

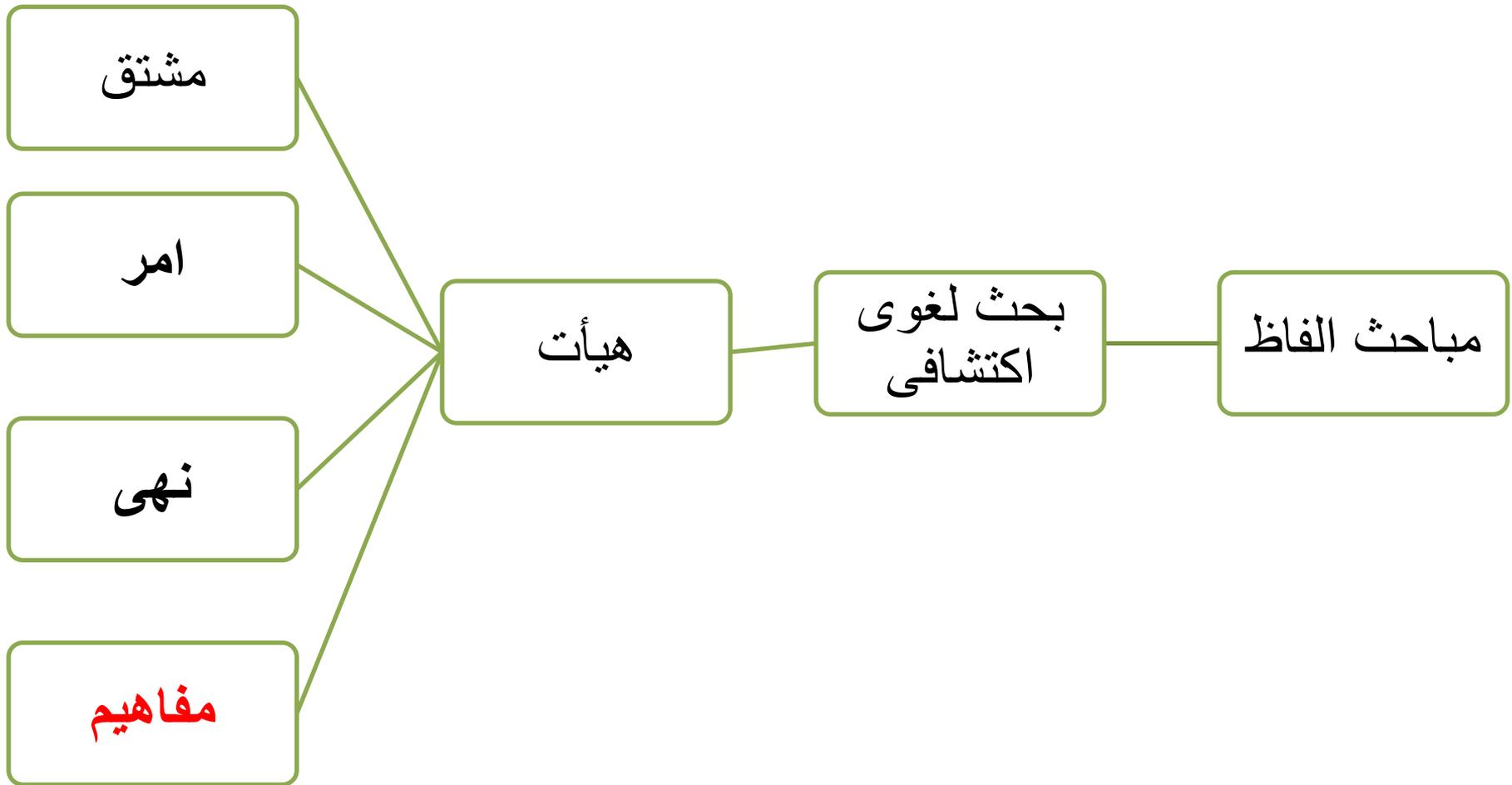
# علم أصول الفقه

٦٧

مفاهيم ٣٠-١١-٩٥

دراسات الأستاذ:  
مهدي الهادي الطهراني

## ۲- تفاوت کار اصولی و لغوی در بحث الفاظ



## تعريف المفهوم

المفهوم

مدلول التزامي للكلام

كلّ مدلولٍ التزاميٍّ

لا يعتبر مفهوماً  
بالمصطلح الاصولي.

## تعريف المفهوم

المحقق النائي

المفهوم

اللازم البين  
مطلقاً

اللازم البين  
بالمعنى الأخص

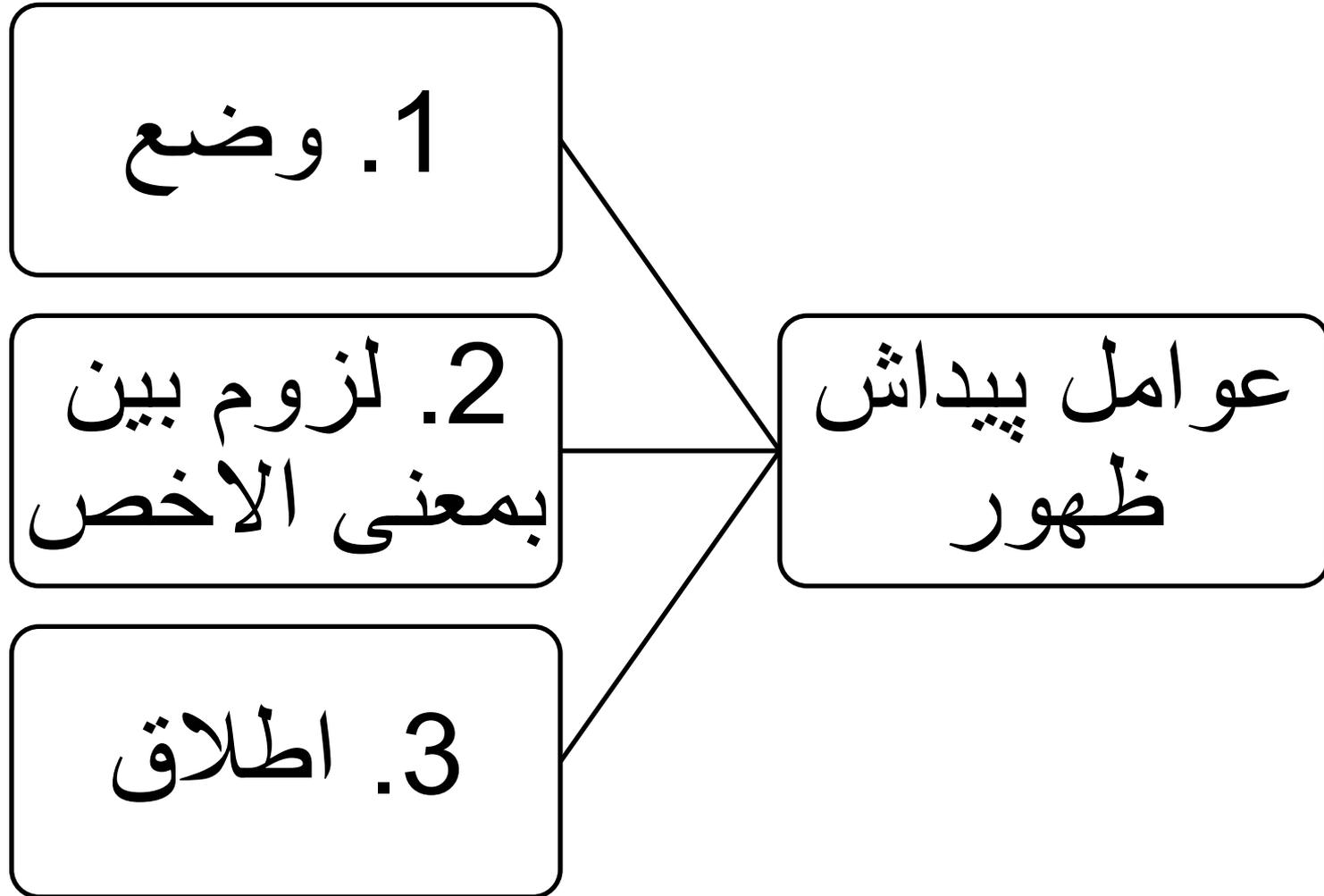
## تعريف المفهوم

لازم عقلي  
بحيث دون أن  
يكون مبيناً

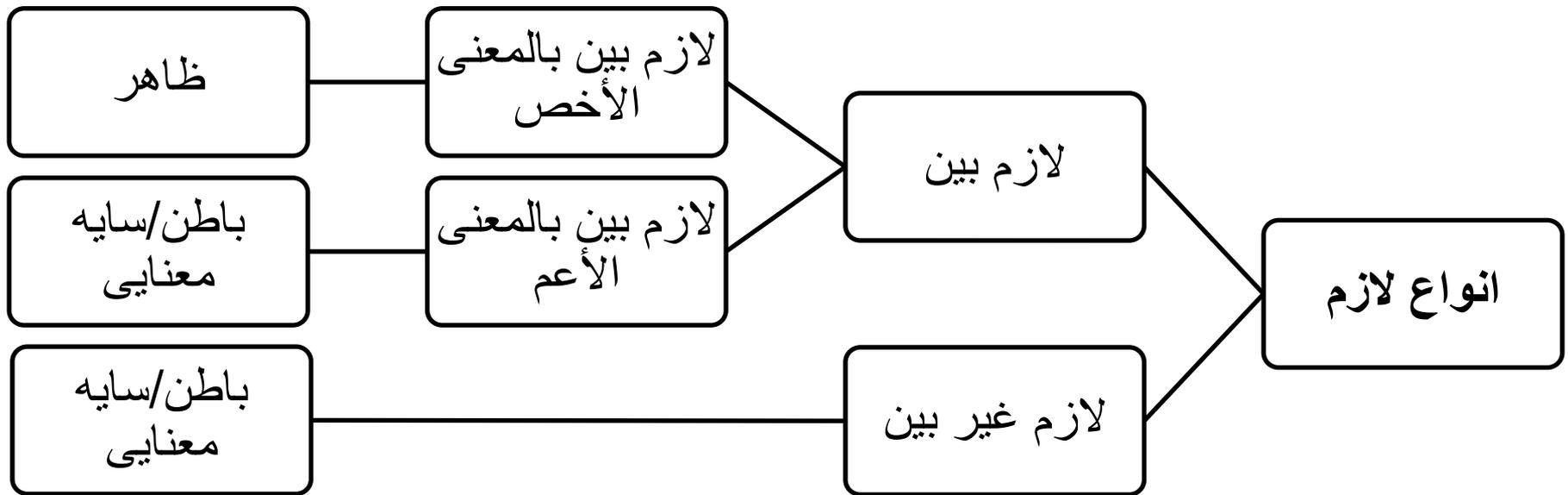
المفهوم

بعض الأدلة  
التي تُساق  
لإثبات مفهوم  
الشرط

### ٣. مناقشة الظهور: اطلاق



# لزوم یکی از مناشیء ظهور



## تعريف المفهوم

المحقق الخراسانيّ

حكم إنشائي أو  
إخباري لازم  
لخصوصية في  
المدلول المطابقي لا  
لأصل المدلول  
المطابقي

المفهوم

هذه الخصوصية ثابتة  
بالوضع

هذه الخصوصية ثابتة  
بمقدمات الحكمة

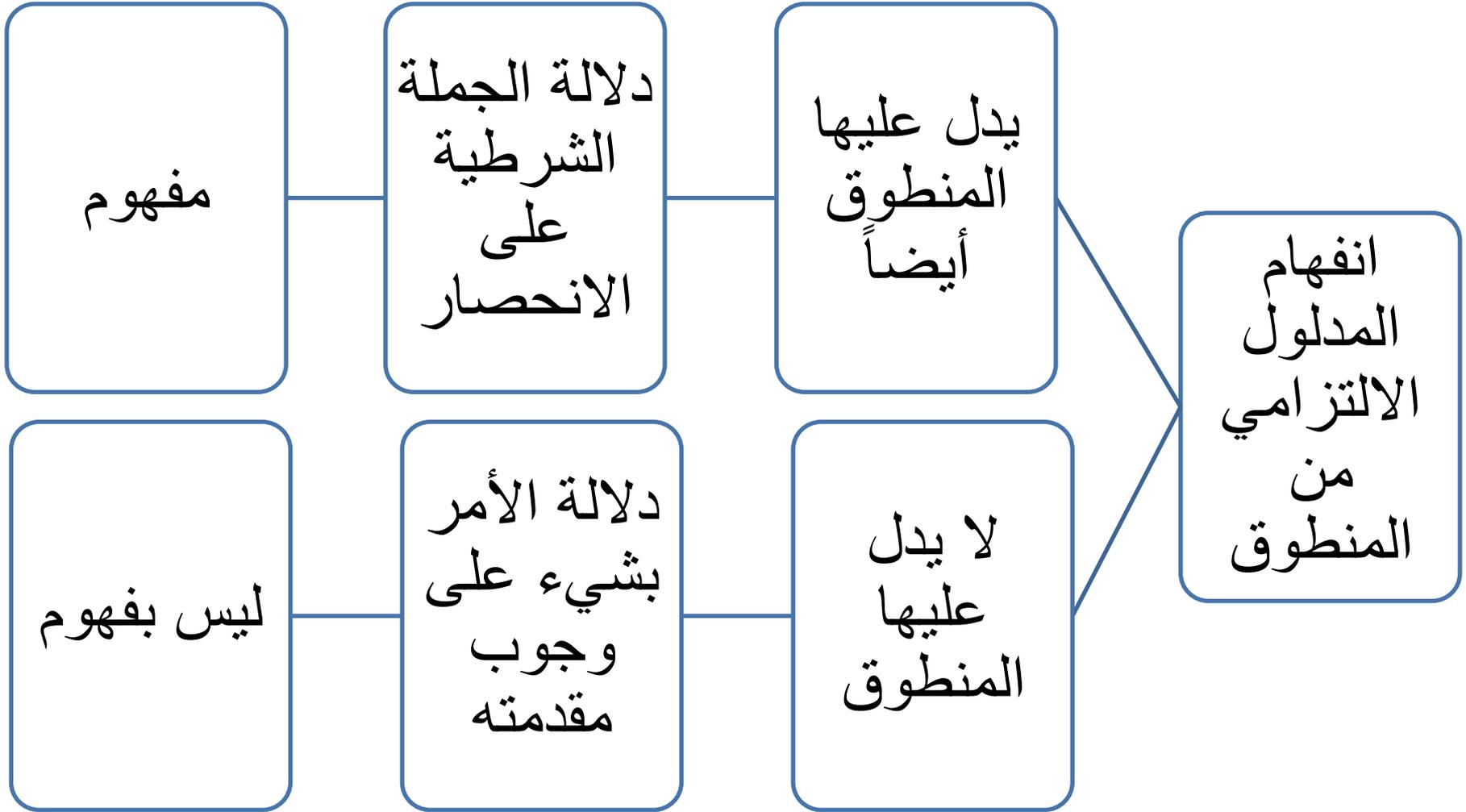
## تعريف المفهوم

المحقق الأصفهاني

التابع في الانفهام مع  
فرض كون حيثية الانفهام  
مأخوذة في المنطوق

المفهوم

## تعريف المفهوم



## تعريف المفهوم

الشهيد الصدر

أما لازماً لنفس هذين  
الجزئين بنحو لو بدلنا أحد  
الجزئين بشيء آخر فلا  
يثبت اللازم،

القضية التي تربط بين  
جزئين لا محالة يكون  
اللازم لهما

أو لازماً للربط بين الجزئين  
بنحو يكون اللازم ثابتاً ما  
دام أن الربط الخاص ثابت و  
إن تغير طرفاه

## تعريف المفهوم

الشهيد الصدر

أما لازماً لنفس هذين  
الجزئين بنحو لو بدلنا أحد  
الجزئين بشيء آخر فلا يثبت  
اللازم،

القضية التي تربط بين  
جزئين لا محالة يكون اللازم  
لهما

أو لازماً للربط بين الجزئين  
بنحو يكون اللازم ثابتاً ما دام  
انّ الربط الخاص ثابت و إنّ  
تغير طرفاه

مفهوم

## تعريف المفهوم

موافقت

مخالفت

مفهوم نسبت  
به منطوق

## تعريف المفهوم

- الرأي المختار
- المفهوم هو المدلول **الإلزامي** - أي **اللازم البين بالمعنى الأخص** - **للهيئة التركيبية** - لا المادة - سواء كان موافقاً له في الإيجاب و السلب أم لا.
- و لا يوجد مثال للمفهوم الأصولي الموافق و لذا لا يبحث عنه في علم الأصول و أما مثل «لا تقل لهما أف» فيذكر للتقريب لا التمثيل لأن حرمة الضرب تفهم من المادة لا الهيئة فافهم.

## ضابطة الدلالة على المفهوم

- «ضابطة الدلالة على المفهوم»
- الجهة الثانية - بعد أن عرفنا المقصود من المفهوم **فما هو المناط في استفادة المفهوم من الجملة؟** يعنى انه ما هي النكته التي لو ثبت دلالة جملة ما - شرطية كانت أو وصفية أو غائية أو غير ذلك - عليها كانت الجملة دالة على المفهوم،

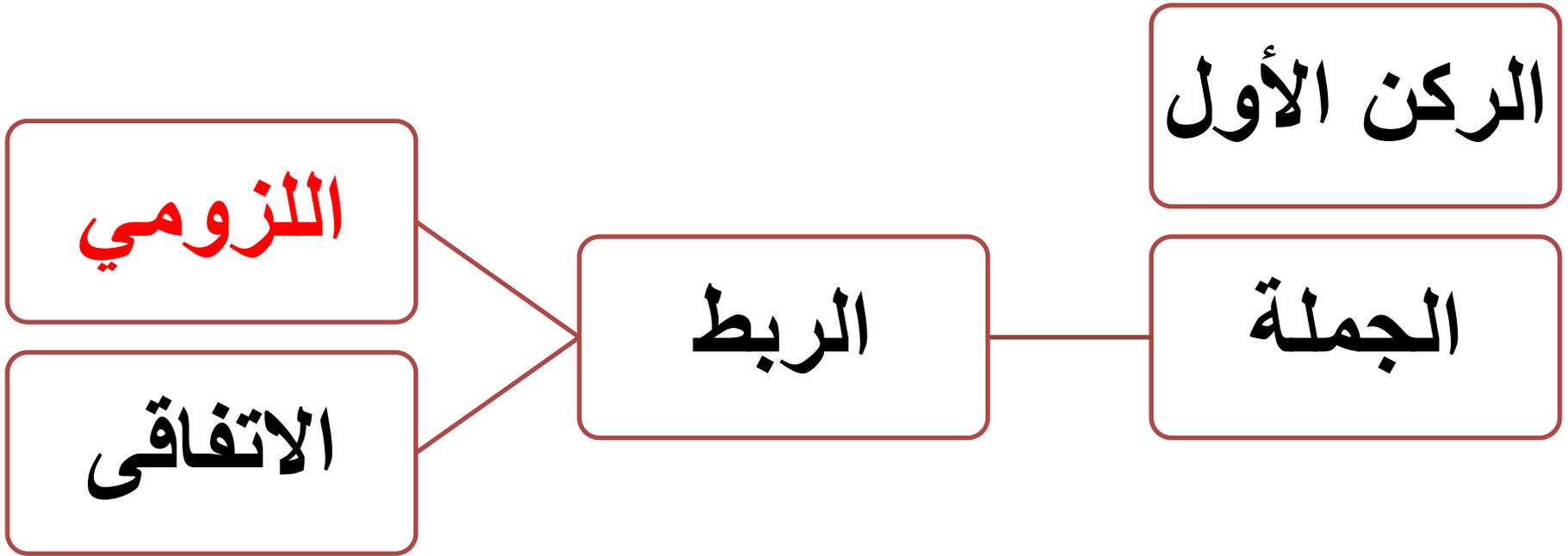
# ضابطة الدلالة على المفهوم

الركن الأول

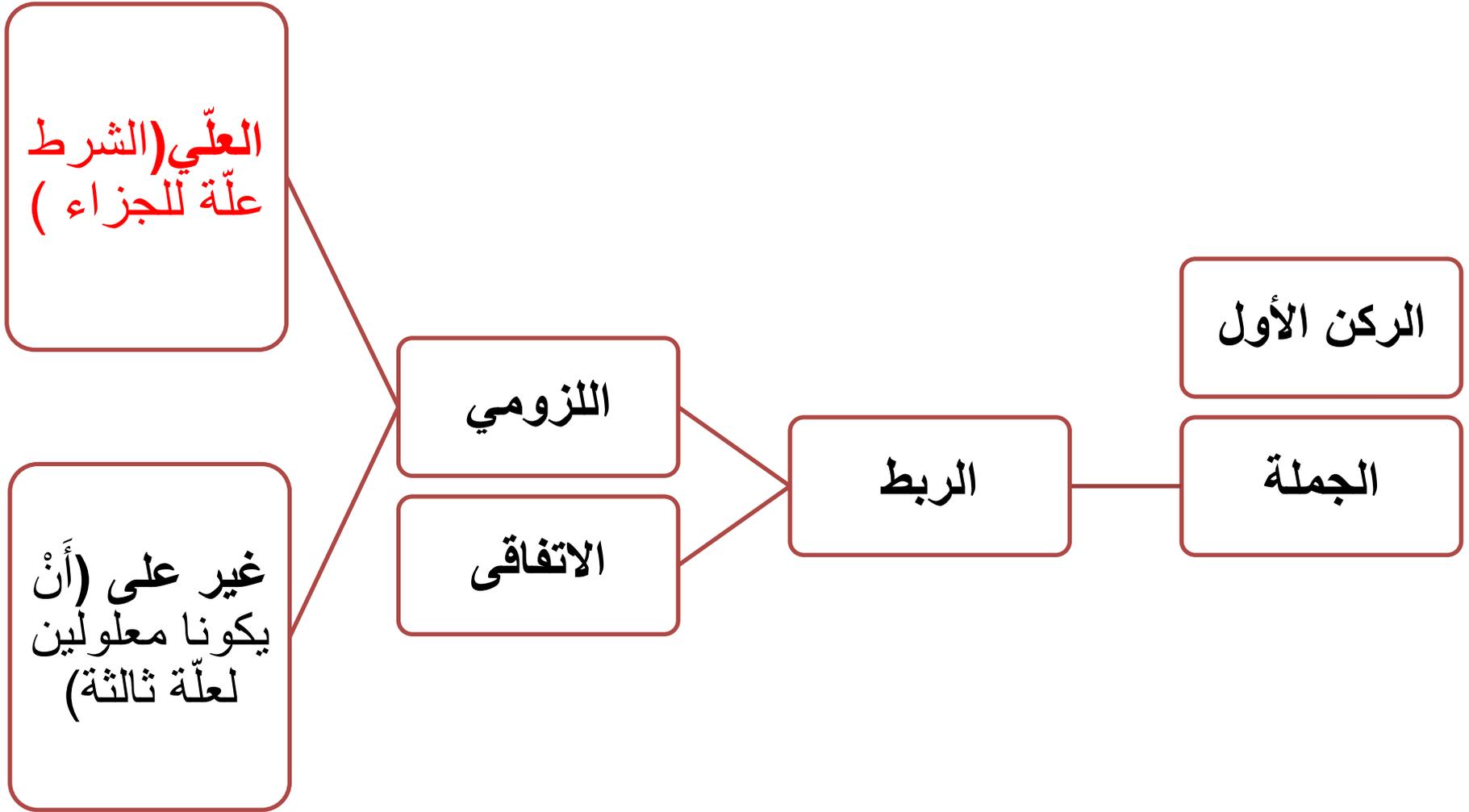
الجملة

الربط

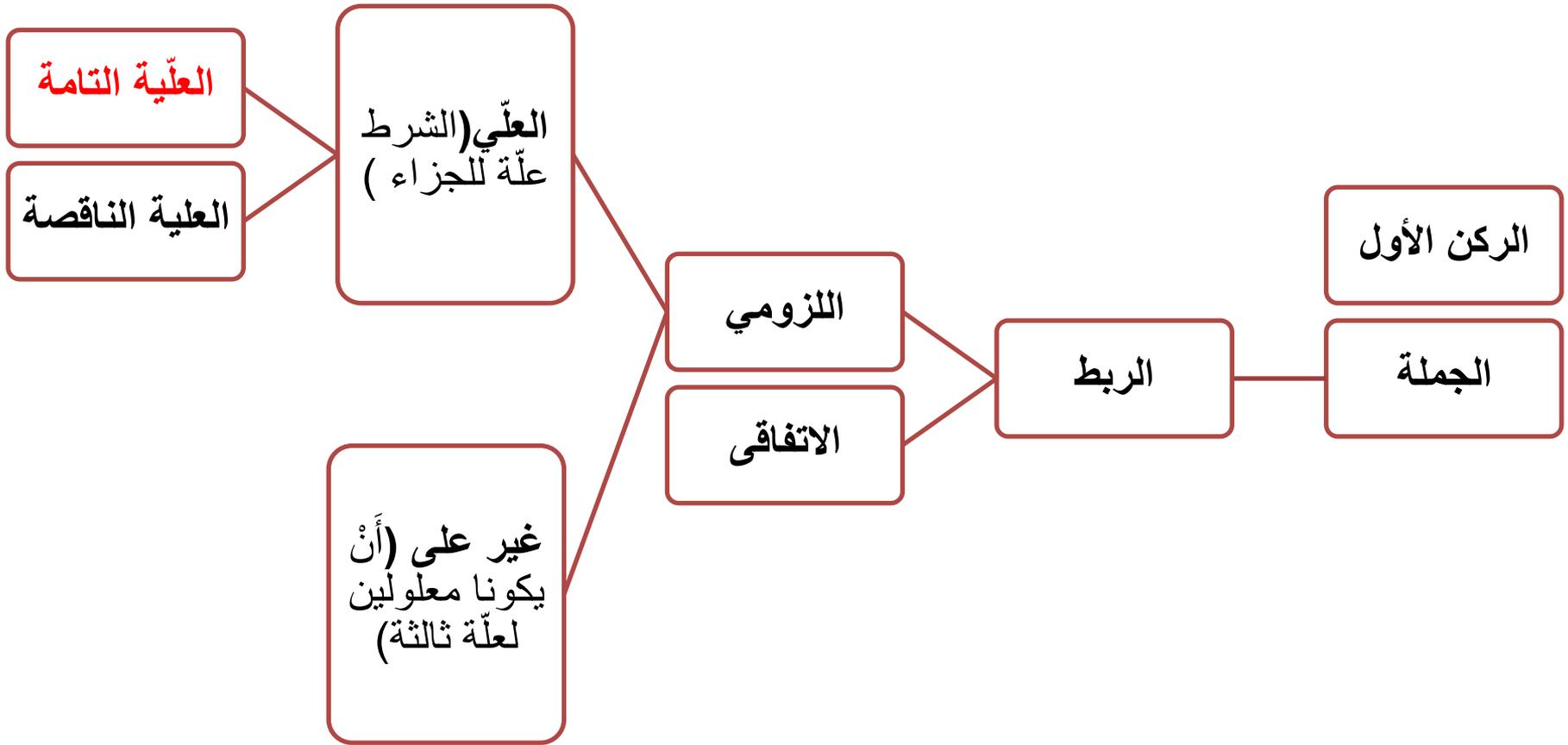
# ضابطة الدلالة على المفهوم



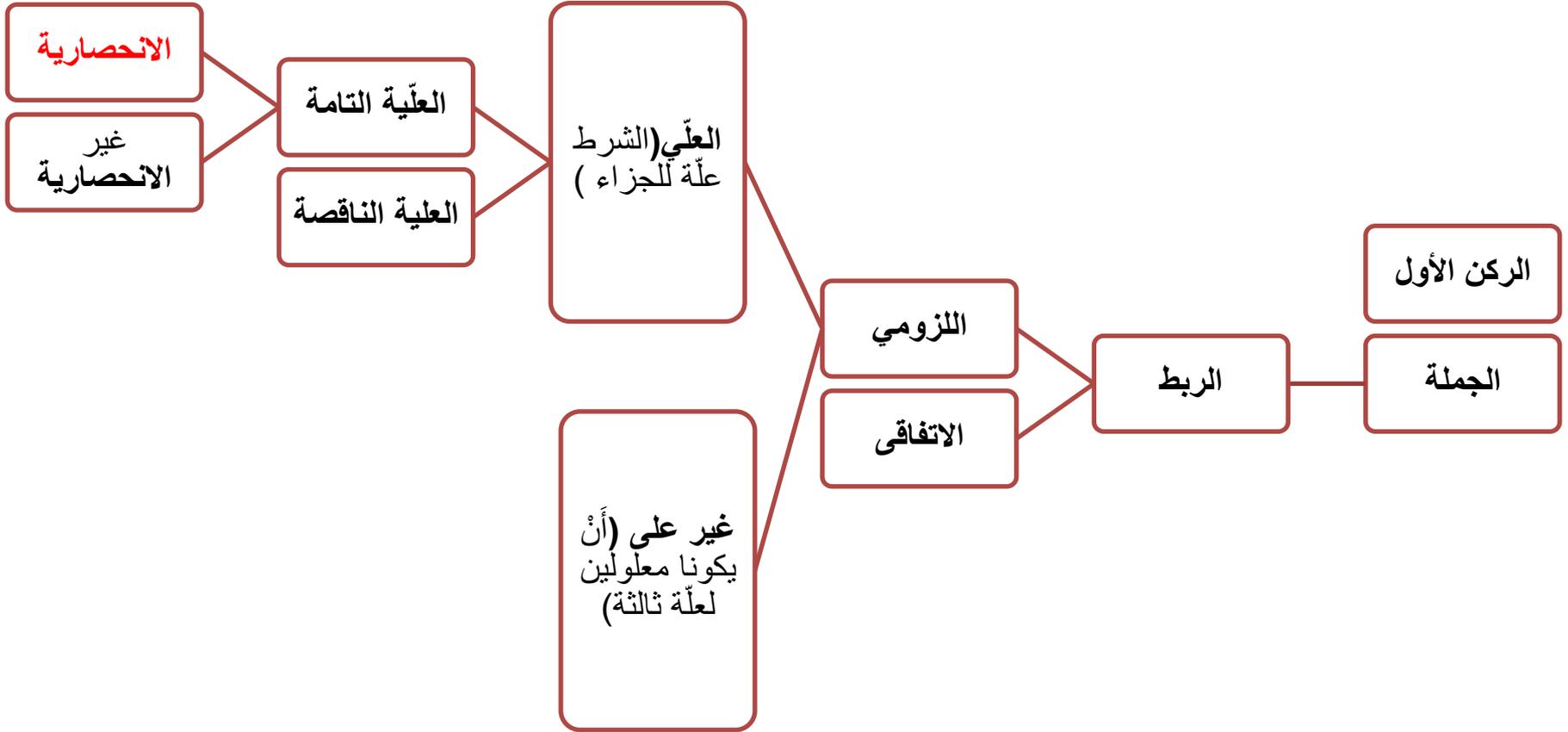
# ضابطة الدلالة على المفهوم



# ضابطة الدلالة على المفهوم



# ضابطة الدلالة على المفهوم



النوع

الشخص

الحكم

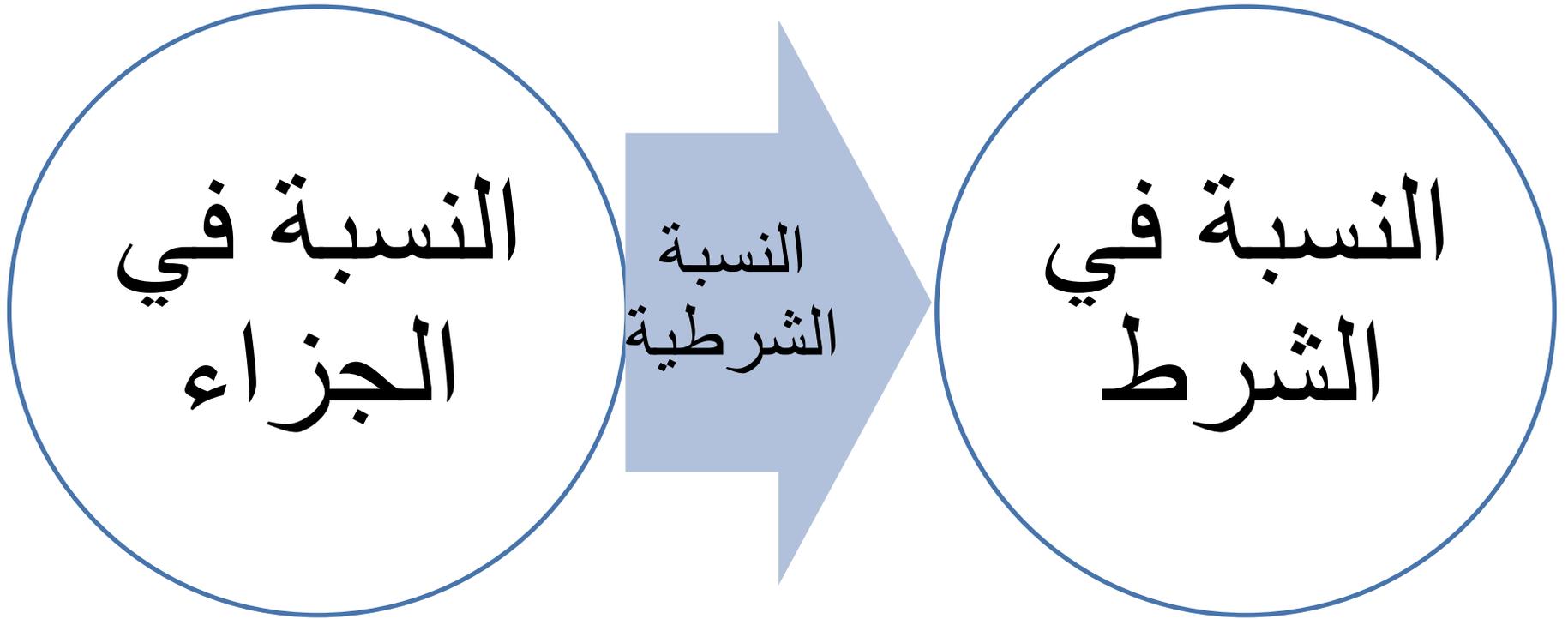
## ضابطة الدلالة على المفهوم

النقطة الأولى - فيما يرجع إلى الركن الأول

النقطة الثانية - فيما يرجع إلى الركن الثاني.

و التحقيق في المقام

## ٤- مفاد الجملة الشرطية

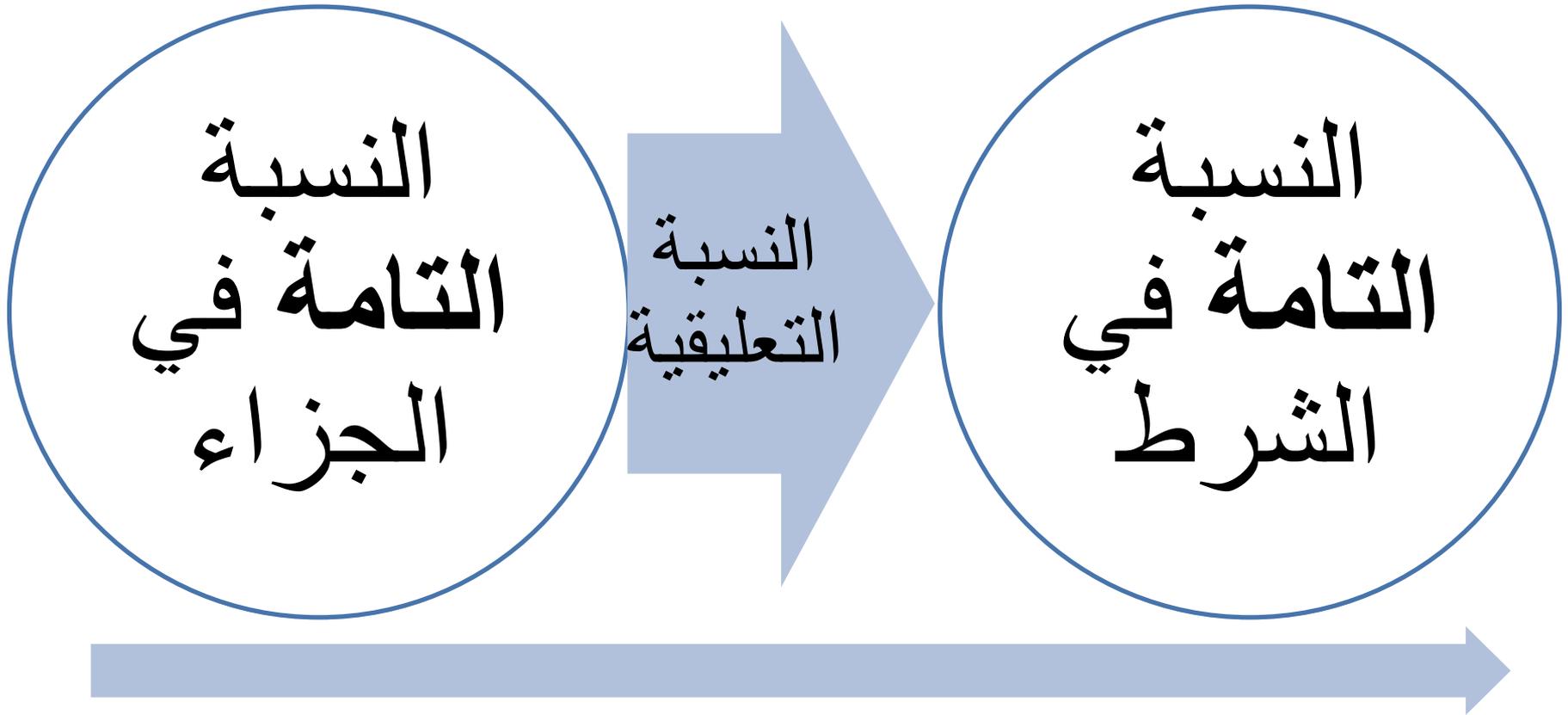


٤١

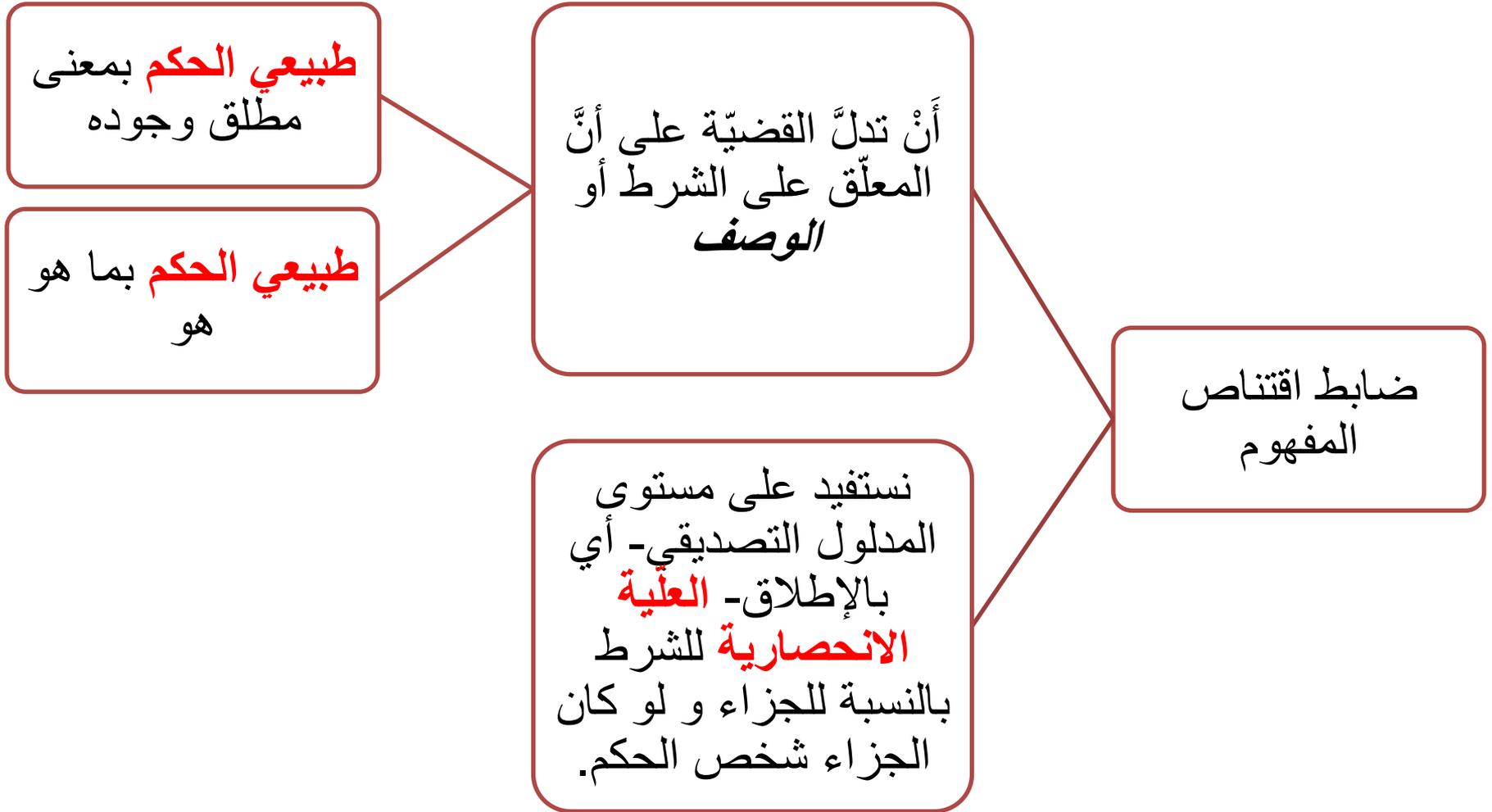
١٣-١١-٩٤

معاني حرفي

## ٤- مفاد الجملة الشرطية



# ضابطة الدلالة على المفهوم



## ضابطة الدلالة على المفهوم

- أما النقطة الأولى - فالصحيح في الركن الأول انه يكفي أن يكون الحكم في الجزاء منوطاً و ملصقاً بالشرط بنحو لا ينفك عنه، أي مهما ثبت الحكم في الجزاء ثبت الشرط،
- فانه حينئذ إذا انتفى الشرط سينكشف لا محالة انتفاء الجزاء سواء فرض ان الشرط و الجزاء معلولان لعلّة ثالثة منحصرة أو فرض عدم ثبوت العلية أصلاً بل كان التلازم و الالتصاق على سبيل الصدفة و الاتفاق، فعلى كل حال لو كان الجزاء ملصقاً بالشرط سينكشف من عدم الشرط عدم الجزاء لا محالة [١].

## ضابطة الدلالة على المفهوم

- ثم انه لا فرق بين أن يكون هذا التلازم و الالتصاق ثابتاً على مستوى المدلول التصوري للجملة أو على مستوى المدلول التصديقي.
- تفصيل ذلك انه
- تارة، يُقال: بأنَّ الجملة بهيئتها أو بأداتها تدل على النسبة الالتصاقية و التوقفية فكانما قيل بدلاً عن (إنَّ جاءك زيد فأكرمه) (وجوب إكرام زيد موقوف على مجيئه أو ملصق به)
- و أخرى يقال: بأنَّ الجملة تدل على النسبة الإيجابية فكانما قيل بدلاً عن المثال السابق، (مجيء زيد موجب و سبب لوجوب الإكرام)

## ضابطة الدلالة على المفهوم

- فلو فرض ان مفاد الهيئة أو الأداة هو **النسبة الالتصاقية** فيتم الركن الأول لا محالة و سينكشف من انتفاء الشرط انَّ الجزاء أيضاً منتف، إذ لو كان الجزاء ثابتاً من دون ثبوت الشرط فهذا خلف التصاقه به و توقفه عليه،

## ضابطة الدلالة على المفهوم

- و لو فرض ان مفاد الهيئة أو الأداة **النسبة الإيجادية** فبمجرد هذا المدلول التصوري لا يمكن أن نثبت الركن الأول من التصاق الحكم في الجزاء بالشرط إذ يمكن أن يفترض ان الشرط موجود للحكم في الجزاء و لكن مع هذا لا يكون الحكم في الجزاء ملصقا بالشرط، و ذلك كما إذا فرض ثبوت موجدتين و علتين في الجزاء، فقد يثبت الحكم في الجزاء من دون أن يثبت الشرط.

## ضابطة الدلالة على المفهوم

- اذن لو فرض انَّ الهيئة أو الأداة كانت موضوعة للنسبة الإيجابية فلا يمكن إثبات الركن الأول من الالتصاق على أساس المدلول التصوري.
- نعم قد يمكن إثبات ذلك على أساس المدلول التصديقي، و ذلك كما إذا تمسكنا بقاعدة انَّ الواحد لا يصدر إلاَّ من واحد بتقريب: انه لو كان للحكم في الجزاء علةٌ أخرى غير الشرط لزم صدور الواحد من اثنين و هو مستحيل اذن فالجزاء لا يصدر إلاَّ من الشرط و هذا يعنى التصاقه به فمع عدم الشرط لا بدَّ و أن يكون الجزاء معدوماً أيضاً.

## ضابطة الدلالة على المفهوم

- فان قيل: بالإمكان أن نفترض انَّ الهيئة أو الأداة موضوعة لخصوص النسبة الإيجابية الانحصارية بنحو يكون الشرط موجداً منحصرأً ليس له بدل فيثبت التصاق الحكم في الجزاء بالشرط على أساس المدلول التصوري و من دون احتياج إلى ضم المدلول التصديقي.

## ضابطة الدلالة على المفهوم

- قلنا- انَّ هوية النسبة الإيجابية بين الشرط و الجزاء و ماهيتها لا تختلف و لا تتغير بافتراض وجود موجد اخر للجزاء أو عدم وجوده، فعلى كل حال النسبة الإيجابية نفس النسبة الإيجابية و لا تتخصص بحصتين حتى يمكن أن يقال انَّ الهيئة أو الأداة موضوعة لخصوص هذه النسبة الإيجابية دون تلك.
- نعم يمكن تصنيف النسبة إلى صنفين بالتقييد بمفهوم اسمى فيقال مثلاً النسبة الانحصارية أو النسبة مع الانحصار إلاَّ انَّ هذا مفهوم اسمى لا يمكن أخذه فى مدلول الهيئة أو الأداة الحرفى.

## ضابطة الدلالة على المفهوم

- النقطة الثانية - ذكروا أنه لا بدّ و أنّ يكون مدلول الجزاء - إذا افترضنا أنّ الجملة شرطية - طبيعيّ الحكم و سنخه لا شخصه حتى يمكن أن يستكشف من انتفاء الشرط انتفاء الحكم، و أمّا استكشاف انتفاء شخص الحكم الذي قد يثبت في كل قضية فليس هو المفهوم لاحتمال وجود شخص آخر من نفس الحكم. و لنا حول هذا الركن تعليقان:

## ضابطة الدلالة على المفهوم

- التعليق الأول - انه قد يستشكل على هذا الركن بأن كون الجزاء المعلق على الشرط طبيعي الحكم له أحد معنيين، فإن الطبيعة
- تارة: تلحظ بنحو مطلق الوجود فتشمل تمام الافراد،
- و أخرى: تلحظ بنحو صرف الوجود،
- فلو كان المقصود من الركن الثاني انه لا بد أن يكون المعلق على الشرط تمام افراد الحكم فكأنما قيل تمام افراد وجوب إكرام زيد يثبت عند مجيئه، فمن الواضح انه بناء على هذا لا احتياج إلى افتراض وجود الركن الأول بل حتى مع انتفاء الركن الأول يستفاد المفهوم،

## ضابطة الدلالة على المفهوم

- فلو فرضنا أنَّ الجملة الشرطية تدل على النسبة الإيجابية لا النسبة التوقفية و أنَّ قاعدة أنَّ الواحد لا يصدر إلاَّ من واحد غير صحيحة كي لا يثبت الركن الأول تكون الجملة بمثابة أن يقال: (انَّ مجيء زيد موجد لتمام افراد وجوب إكرامه،) و من الواضح انه يستفاد من مثل هذا انه مع عدم مجيئه لا يجب إكرامه، إذ لو وجب إكرامه حتى مع عدم مجيئه فهذا فرد من افراد وجوب الإكرام لا يكون مجيء زيد موجداً له و هذا خلف افتراض أنَّ مجيء زيد موجد لتمام افراد وجوب الإكرام.

## ضابطة الدلالة على المفهوم

- و لو كان المقصود من الركن الثاني انَّ المعلق على الشرط صرف وجود الطبيعة من الحكم، فهذا يعنى انَّ الوجود الأول منه يكون معلقاً على الشرط فانَّ صرف الوجود دائماً يتحقق بالوجود الأول فيكون مفاد الجملة انَّ أول افراد وجوب الإكرام معلق على مجيء زيد.

## ضابطة الدلالة على المفهوم

- وهذا يثبت منه نصف المفهوم لا تمامه، فانه لو لم يجيء زيد أصلاً يثبت عدم وجوب الإكرام لكن لو فرض انه جاء مرة فوجب إكرامه فأكرمناه ثم بعد ذلك مرض فشككنا انه هل يجب أيضاً إكرامه بملاك مرضه أم لا؟ لا يمكن حينئذٍ نفي احتمال وجوب إكرامه بمفهوم الجملة، فإن مفهوم الجملة ينفي الوجود الأول لوجوب الإكرام والمفروض ان الوجود الأول قد تحقق خارجاً.

## ضابطة الدلالة على المفهوم

- فخلاصة الإشكال:
- انه لو كان المقصود تعليق مطلق وجود الحكم على الشرط فسوف يكفينا هذا الركن دون الحاجة إلى الركن الأول لإثبات المفهوم،
- و لو كان المقصود تعليق الوجود الأول للحكم على الشرط فلا يكفي لإثبات تمام المفهوم حتى لو ضم إليه الركن الأول.

## ضابطة الدلالة على المفهوم

- و الجواب - انه ليس المقصود اشتراط أن يكون المعلق مطلق وجود الحكم و لا اشتراط أن يكون المعلق الوجود الأول للحكم و انما المقصود اشتراط أن يكون المعلق طبيعى الحكم بما هو هو و من دون لحاظ شىء زائد عليه، و من الواضح ان الإطلاق و الشمول أحد الوجود الأول شىء زائد على نفس الطبيعة، و قد قلنا فى بحث التمييز بين الأمر و النهي، انه لو كان المحمول على الطبيعة مقتضياً لإيجاد الطبيعة - إنشاءً أو إخباراً - فلا يؤثر إلا فى إيجاد فرد واحد فان الطبيعة توجد بوجود فرد واحد منها، و لو كان المحمول على الطبيعة مقتضياً لإعدام الطبيعة - إنشاءً أو إخباراً - فيؤثر فى إعدام جميع الافراد فان الطبيعة لا تنعدم إلا بانعدام جميع الافراد،

## ضابطة الدلالة على المفهوم

- فالطبيعة في إكram رجلا و في لا تكرم رجلا لوحظت بما هي هي و من دون قيد زائد و الملحوظ فيهما شيء واحد و لكن مع هذا يكفي في امتثال الأمر إكram شخص واحد و لا يكفي في امتثال النهي إلا ترك إكram تمام الرجال،

## ضابطة الدلالة على المفهوم

- و بناء على هذا الفهم فلو افترضنا في المقام انَّ الركن الأول تم و ثبت انَّ طبيعي الحكم بما هو هو ملتصق بالشرط و محصور فيه فالالتصاق و الحصر يكون من قبيل المحمول الذي يوجب إعدام الطبيعة بشيء و حصرها فيه أي انه مع عدم ذلك لا توجد الطبيعة اذن فلا بدَّ و أن تتنفي تمام افرادها و هذا هو معنى المفهوم،

## ضابطة الدلالة على المفهوم

- و اما لو افترضنا انَّ الركن الأول لم يتم دليله بل كان غاية ما تدل عليه الجملة انَّ طبيعي الحكم يوجد بالشرط فمن الواضح انَّ المحمول على الطبيعة حينئذ يكون مقتضياً لإيجاد الطبيعة فيكون مؤثراً في فرد واحد منها فقط، و هذا يعني انه يحتمل أن يكون هناك فرد من افراد طبيعي الحكم لا يوجد بهذا الشرط و لكن يوجد بشيء اخر و هو معنى عدم المفهوم.

## ضابطة الدلالة على المفهوم

- التعليق الثاني - انَّ هذا الركن الثاني أعنى اشتراط كون مدلول الجزاء سنخ الحكم لا شخصه انما يحتاج إليه لو اقتنصنا الركن الأول من المدلول التصوري للجملة فقلنا، ان مدلول الجملة النسبة الالتصاقية و التعليقية، فانه لو كان شخص الحكم هو الملتصق لا سنخ الحكم فلا يمكن أن يستفاد انتفاء مطلق الحكم عند انتفاء الشرط،

## ضابطة الدلالة على المفهوم

- و اما لو اقتنصنا الركن الأول من المدلول التصديقي بواسطة قانون انّ الواحد لا يصدر إلاّ من واحد فلا نحتاج حينئذ إلى الركن الثاني بل يمكن استفادة المفهوم حتى مع فرض ان مدلول الجزاء شخص الحكم لا سنخه، فانه لو كان المقصود من ان الواحد لا يصدر إلاّ من واحد ان الواحد بالنوع لا يمكن ان يصدر من اثنين بالنوع فلو كان هناك شخص آخر من نفس نوع الحكم مترتب على شيء اخر غير الشرط لزم صدور الواحد بالنوع من اثنين فلا بدّ و أنّ ينتفى تمام افراد النوع عند انتفاء الشرط كي لا يلزم صدور الواحد بالنوع من اثنين، و لو كان

## ضابطة الدلالة على المفهوم

- المقصود من ذاك القانون انَّ الواحد بالشخص لا يصدر إلا من واحد فائضاً يمكن الاستفادة المفهوم، فانه لو كانت هناك علة أخرى غير الشرط فامّا أن تكون علة لنفس هذا الشخص من الحكم و امّا أن تكون علة لشخص اخر من الحكم و يلزم من الأول صدور الواحد بالشخص من الاثنين و يلزم من الثاني اجتماع المثليين، إذ يلزم أن نثبت وجوبين على إكرام زيد عند تحقق كلتا العلتين.

## ضابطة الدلالة على المفهوم

- إلاَّ أنَّ الصحيح عدم صحة التمسك بهذا القانون في مقام إثبات الركن الأول على ما سوف يأتي في الجهة الثالثة المعقودة لبحث دلالة الجملة الشرطية على المفهوم. و لهذا يكون الركن الثاني شرطاً أساسياً لاستفادة المفهوم.
- ثمَّ إنَّ المحقق العراقي (قده) قال: بأنَّ نزاع الأصحاب في بحث المفاهيم إنما وقع في الركن الثاني فجعل ضابط اقتناص المفهوم أن يستفاد من الجزاء تعليق سنخ الحكم.

## ضابطة الدلالة على المفهوم

- و اما الركن الأول ففرض انَّ ثبوته متفق عليه عندهم حتى في مثل الجملة الوصفية، و قد استدل على ذلك باتفاق العلماء في باب المطلق و المقيد على حمل المطلق على المقيد لو أحرز وحدة الحكم، و هذا لا يمكن أن يفسر إلا على أساس أنَّ القيد و الوصف علّة منحصرة للحكم و الحكم ملتصق به، إذ لو فرض احتمال وجود علّة أخرى للحكم لاحتمل ثبوت الحكم مع انتفاء القيد فلا وجه لحمل المطلق على المقيد بل لا بدّ و أن يؤخذ بالمطلق و المقيد معاً «١».

(١) - مقالات الأصول، ج ١، ص ١٣٨

## ضابطة الدلالة على المفهوم

- وهذا الذي أفاده (قده) لا يمكن المساعدة عليه: لأنَّ المطلوب من الركن الأول في باب المفاهيم أن يكون الشرط علةً منحصرة للحكم في الجزاء حتى لو فرض أن الحكم في الجزاء سنخ الحكم لا شخصه، وبتعبير أصح: المطلوب من الركن الأول في باب المفهوم أن يكون الحكم في الجزاء ملتصقا بالشرط لو فرض أن الجزاء سنخ الحكم فإن كون الحكم في الجزاء ملتصقا بالشرط على تقدير كونه حكماً شخصياً امر مسلم و لكنه لا يفيد في اقتناص المفهوم ما دمنا نحتاج إلى الركن الثاني، فنحتاج في اقتناص المفهوم من الجملة إلى أن يكون الحكم في الجزاء ملتصقا بالشرط على كل حال يعني حتى لو

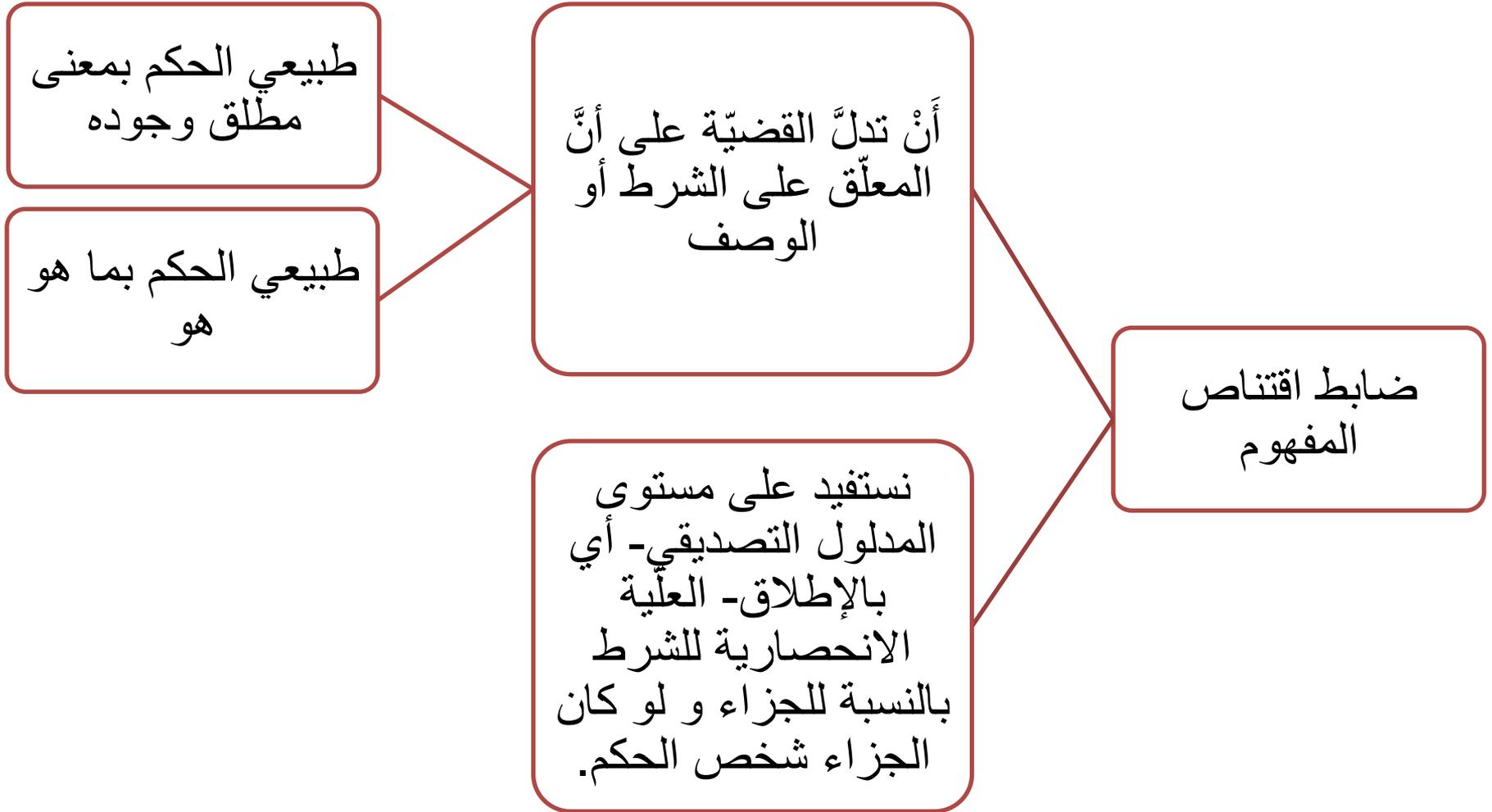
## ضابطة الدلالة على المفهوم

- فرض انَّ الحكم يكون سنخ الحكم لا شخص الحكم، بينما غاية ما يستكشف من حمل المطلق على المقيد على تقدير إحراز وحدة حكمهما انَّ هذا القيد علةٌ منحصرة لشخص هذا الحكم و شخص هذا الحكم يكون ملتصقا بالقيد، و لا تلازم بين القول بأنَّ الوصف و القيد علةٌ منحصرة لشخص الحكم - كما يستفاد من حمل المطلق على المقيد على تقدير وحدة الحكم - و بين القول بأنَّ الوصف و القيد علةٌ منحصرة لسنخ الحكم، فانَّ هناك برهانا على انَّ شخص الحكم لا بدَّ و أن يكون له علةٌ واحدة و موضوع واحد لا يأتي في سنخ الحكم،

## ضابطة الدلالة على المفهوم

- و البرهان: انَّ الحكم انما يتشخص بالجعل مهما كانت له مجعولات متعددة، و من الواضح انه لا يمكن أن يكون لجعل واحد موضوعان بينما يعقل أن يكون لجعلين مستقلين موضوعان مستقلان،

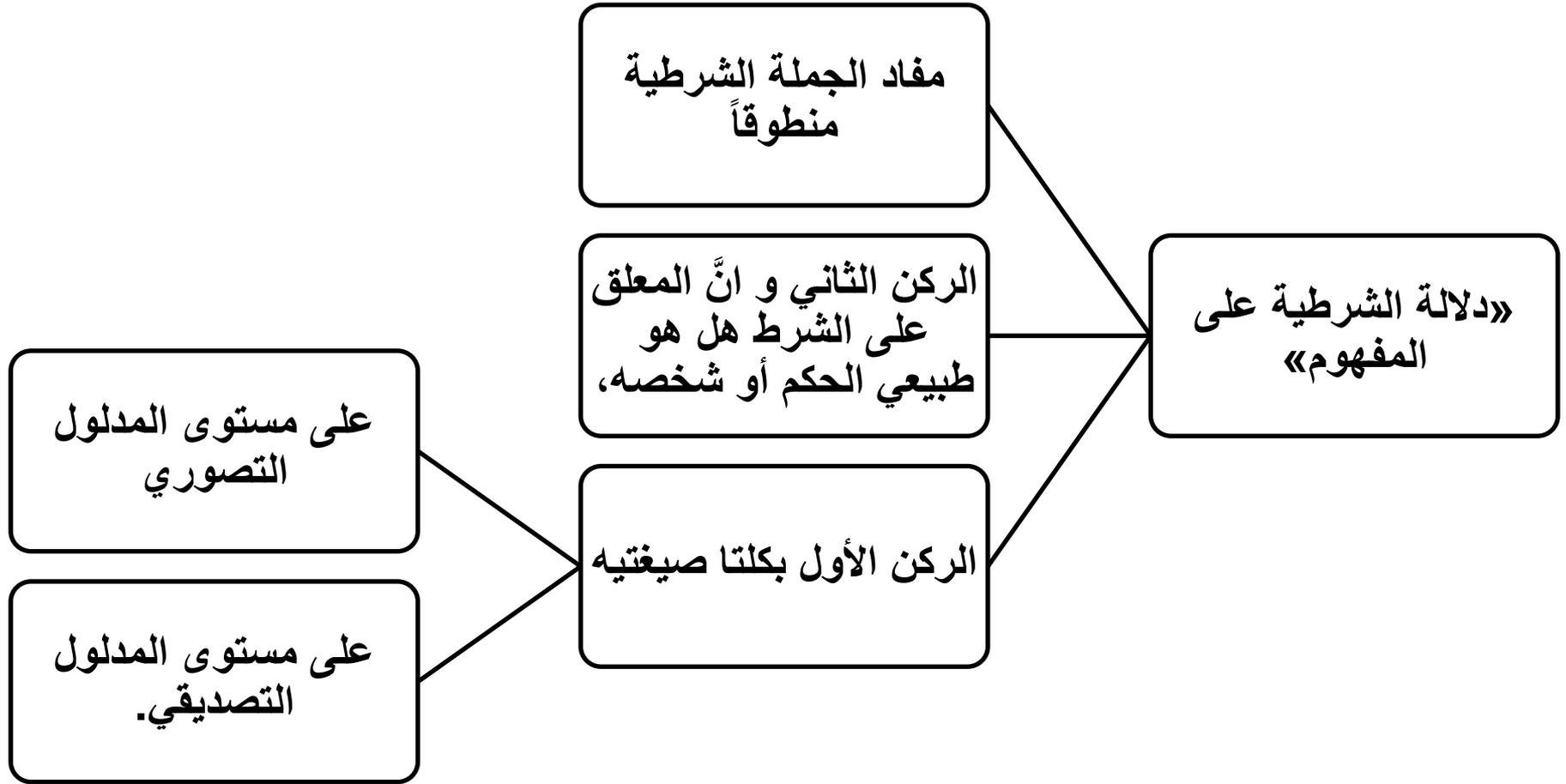
# ضابطة الدلالة على المفهوم



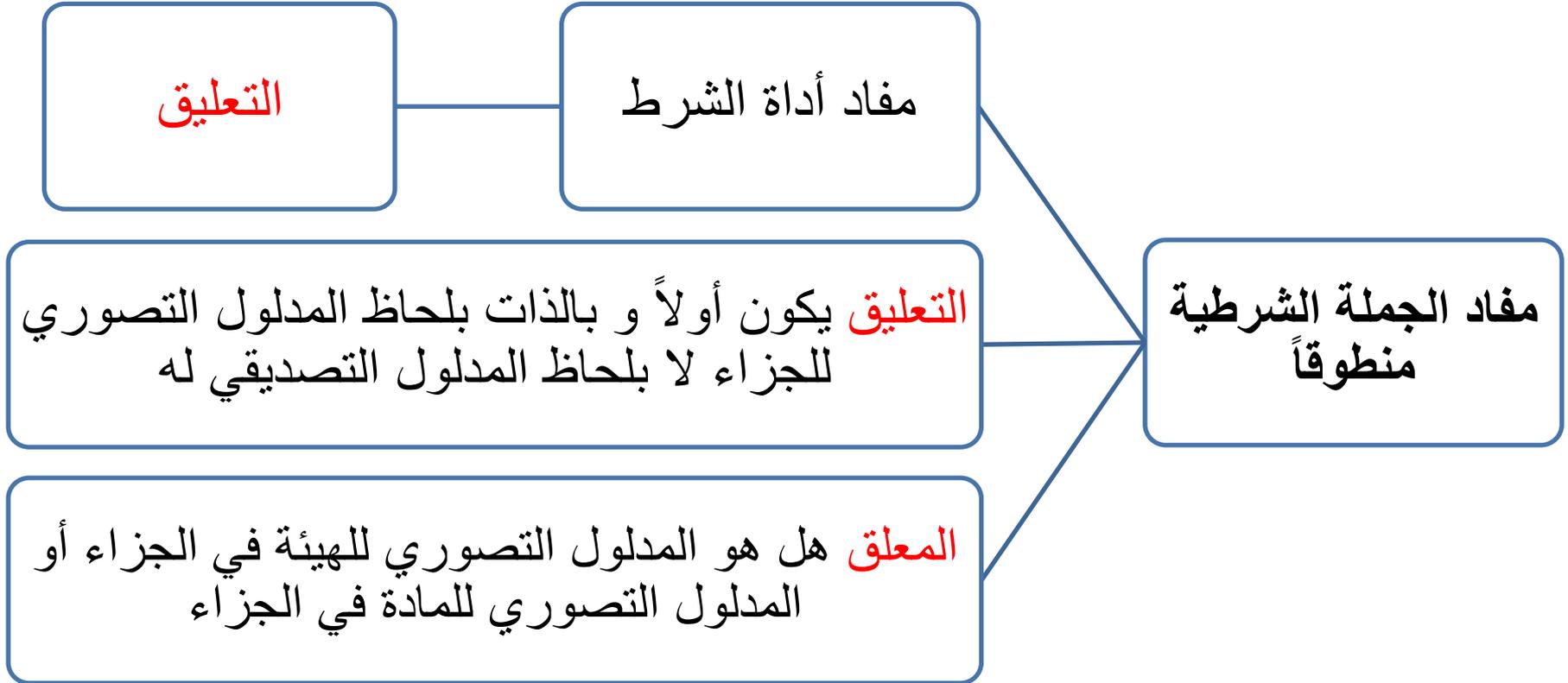
## ضابطة الدلالة على المفهوم

- و من مجموع ما تقدم يتلخص انَّ ضابط اقتناص المفهوم يمكن أن يكون أحد أمور ثلاثة:
- الأول - أن تدلَّ القضية على أنَّ المعلق على الشرط و الوصف طبيعي الحكم بمعنى مطلق وجوده - نظير العموم الاستغراقي -.
- الثاني - أن تدلَّ القضية على انَّ طبيعي الحكم بما هو هو - بالمعنى الذي شرحناه - معلق و منوط بالشرط بأن تدلَّ الجملة على النسبة التعليقية و الالتصاقية.
- الثالث - أن نستفيد على مستوى المدلول التصديقي - أي بالإطلاق - العلية الانحصارية للشرط بالنسبة للجزاء و لو كان الجزاء شخص الحكم.

# دلالة الجملة الشرطية على المفهوم



## دلالة الجملة الشرطية على المفهوم



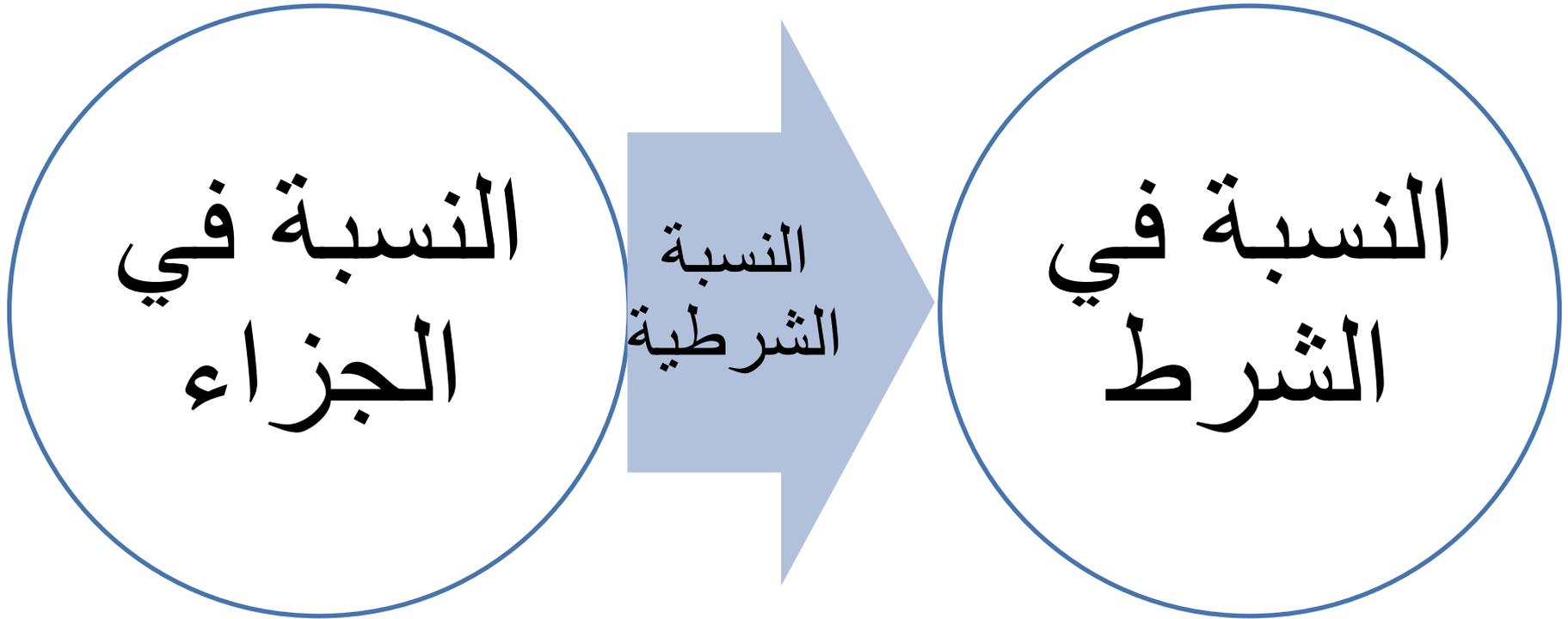
## دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- «دلالة الشرطية على المفهوم»
- الجهة الثالثة: في تحقيق انَّ الجملة الشرطية هل لها مفهوم أو لا؟
- و الكلام في ذلك يقع ضمن ثلاث نقاط،
- الأولى في تحقيق مفاد الجملة الشرطية منطوقاً؟
- و الثانية في البحث عن الركن الثاني و انَّ المعلق على الشرط هل هو طبيعي الحكم أو شخصه،
- و الثالثة في حال الركن الأول بكلتا صيغتيه، أي بصيغته على مستوى المدلول التصوري، و بصيغته على مستوى المدلول التصديقي.

# دلالة الجملة الشرطية على المفهوم



## ٤- مفاد الجملة الشرطية

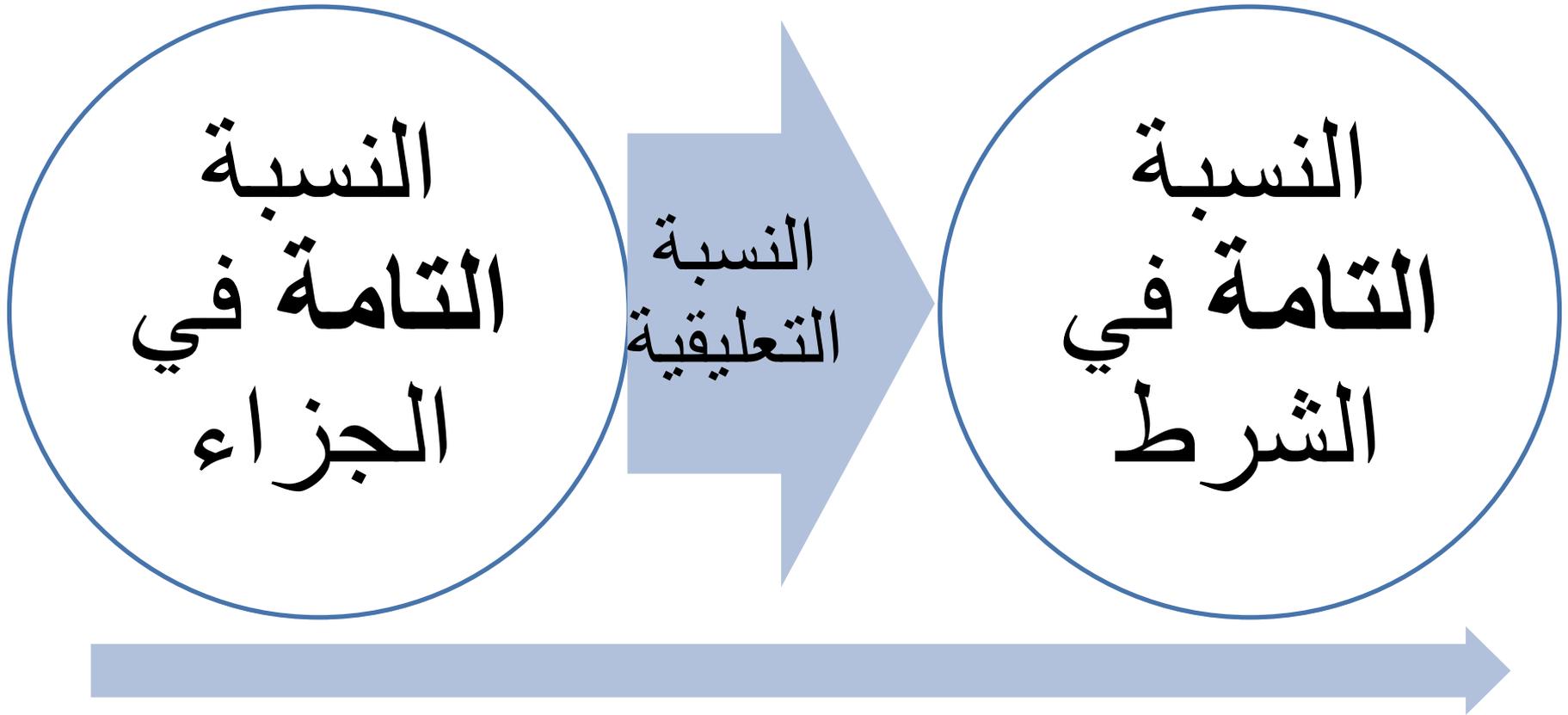


٤١

١٣-١١-٩٤

معاني حرفي

## ٤- مفاد الجملة الشرطية



## دلالة الجملة الشرطية على المفهوم



## دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- المرحلة الثانية
- - بعد أن اتضح أنّ أداة الشرط تدل على الربط بين الشرط و الجزاء لا بدّ و أنّ نتكلم في انها تدل على الربط بين المدلولين التصوريين للشرط و الجزاء أو تدل على الربط بين المدلولين التصديقيين لهما فمثلاً قولنا (إن جاء زيد فأكرمه) هل كلمة الشرط تدل على أنّ النسبة الإرسالية بين الإكرام و المكلف هي المعلقة على الشرط حتى يكون المدلول التصوري للجزاء معلقاً؟

## دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- أو انها تدل على انَّ الإلزام و الإيجاب الثابت في نفس المولى يكون معلقا على الشرط حتى يكون المدلول التصديقي للجزاء معلقا؟
- و ليس المقصود من الشق الأول انَّ المدلول التصديقي للجزاء سوف لا يكون معلقا بل يمكن أن يكون المدلول التصديقي أيضا معلقا لكن يتبع المدلول التصوري فأولاً و بالذات تربط الأداة بين المدلولين التصوريين ثم بعد ذلك يسرى التعليق إلى المدلول التصديقي.

## دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- و الصحيح: اختيار الشق الأول و انَّ الأداة تربط الجزاء بالشرط في مرحلة المدلول التصوري لا التصديقي، و المنبه على ذلك انه قد لا يوجد هناك مدلول تصديقي بإزاء الجزاء أصلاً أمّا لعدم وجود مدلول تصديقي للكلام رأساً، كما إذا صدرت الجملة الشرطية من غير العاقل الملتفت كآلة التسجيل مثلاً، و أمّا لأن المدلول التصديقي موجود للكلام و لكنه ليس موازياً للجزاء بل يكون موازياً لما دخل على الجملة الشرطية و ذلك كما إذا قيل: (هل إن جاء زيد فتكرمه أو ليس إذا جاء زيد فتكرمه) فإنَّ المدلول التصديقي هو الاستفهام عن الجملة أو نفي مفاد الجملة دون إثبات الإكرام بنحو الاخبار أو بنحو الإنشاء، و مع عدم وجود مدلول تصديقي للجزاء كيف يمكن للأداة أن تربط بين المدلولين التصديقيين؟

## دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- نعم لو بنينا على أنَّ الوضع يوجب الدلالة التصديقية لا الدلالة التصورية كما يقول السيد الأستاذ فنضطرُّ أنْ نقول أنَّ الأداة توجب الربط بين المدلول التصديقي للجزاء و المدلول التصديقي للشرط، إذ ليس للجزاء و الشرط مدلول تصوري ناشئ من الوضع حتى يقال أنَّ الأداة تدل على الربط بين المدلولين التصوريين.

# دلالة الجملة الشرطية على المفهوم



## دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- المرحلة الثالثة
- - بعد أن عرفنا أن التعليق يكون أولاً و بالذات بلحاظ المدلول التصوري للجزاء لا بلحاظ المدلول التصديقي له يقع البحث في أن المعلق هل هو المدلول التصوري للهيئة في الجزء أو المدلول التصوري للمادة في الجزء؟ فإن الجزء مركب من هيئة تدل على النسبة الإرسالية - فيما إذا كان جملة إنشائية - و من مادة تدل على مفهوم اسمي خاص و هو الإكرام مثلاً. فهل المعلق على الشرط هو النسبة الإرسالية أو أن المعلق هو الإكرام؟.

## دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

• فلو قيل: انَّ المعلق الإكرام كما ذهب إليه الشيخ الأعظم (قده) استشكل عليه:

• بأنه حينئذ لا يبقى فرق بين قيد الوجوب و قيد الواجب لأنَّ الشرط يصبح بناءً على هذا قيداً للواجب مع انه لا إشكال في انه لا يجب تحقيق الشرط في مقام امتثال الجملة الشرطية فلو قيل (إن جاء زيد فأكرمه) لا يجب أن نأتي بزید کی نكرمه فكيف يقال ان المجيء قيد للإكرام الواجب؟ و لو قيل: ان المعلق نفس النسبة الإرسالية قلنا ان النسبة معنى حرفي آلي و المعنى الحرفي يستحيل أن يُعلق على شيء و يُقيد به، و ذلك أولاً: لأن تعليقه و تقيده فرع أن يلحظ استقلالاً و المعنى الحرفي لا يكون ملحوظاً بالاستقلال. و ثانياً: المعنى الحرفي أمر جزئي لا يقبل التقييد فكيف يقيد بالشرط؟

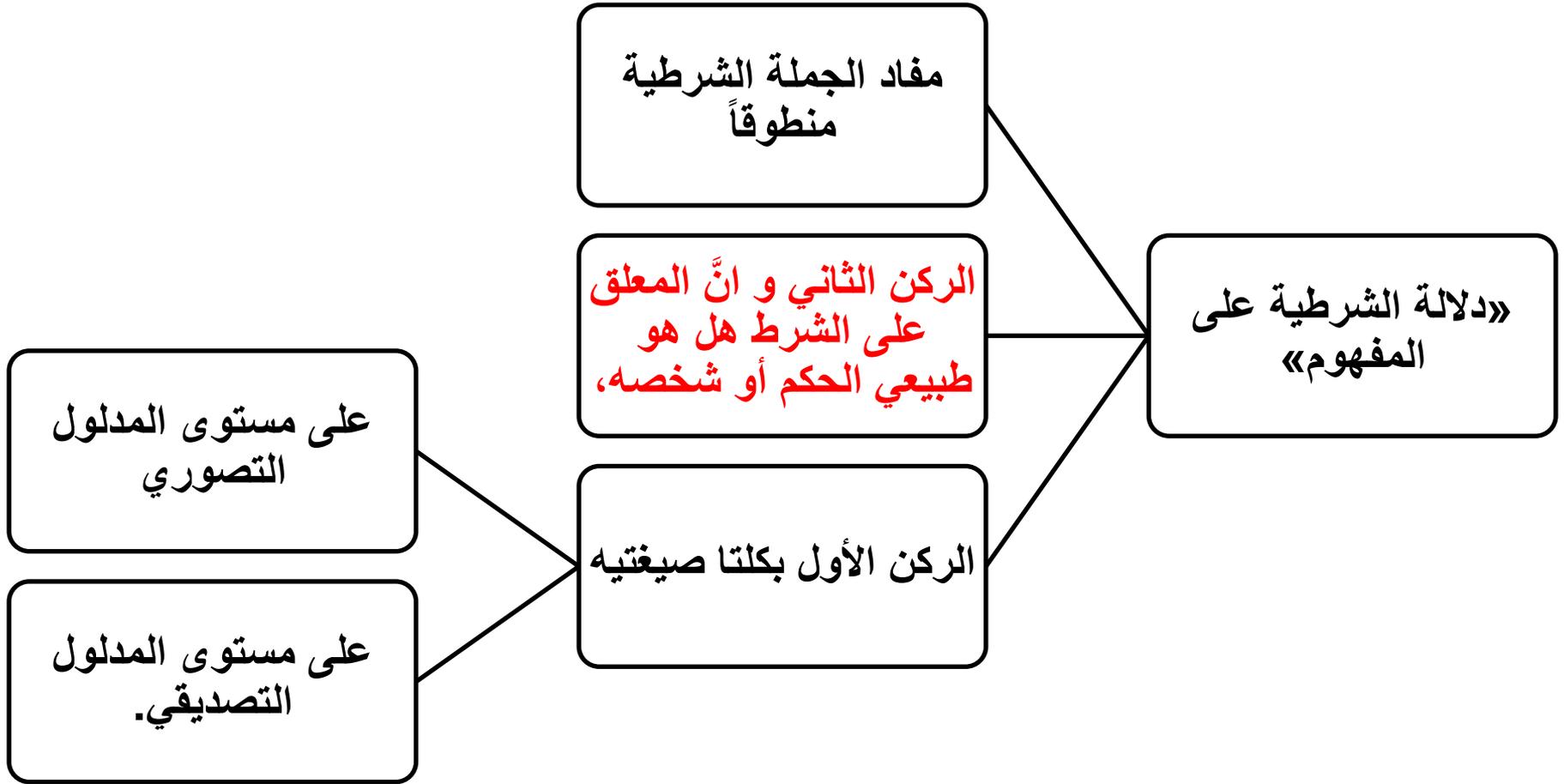
## دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- و من هنا وقع التحير في انَّ المعلق على الشرط ما هو هل هو مفاد المادة أو الهيئة؟
- و قد تقدم الكلام في ذلك مفصلاً في بحث الواجب المطلق و المشروط.
- و هنا بنحو الاختصار نقول: انه يمكن أن يتخذ أحد مواقف ثلاثة للتغلب على هذا الإشكال.

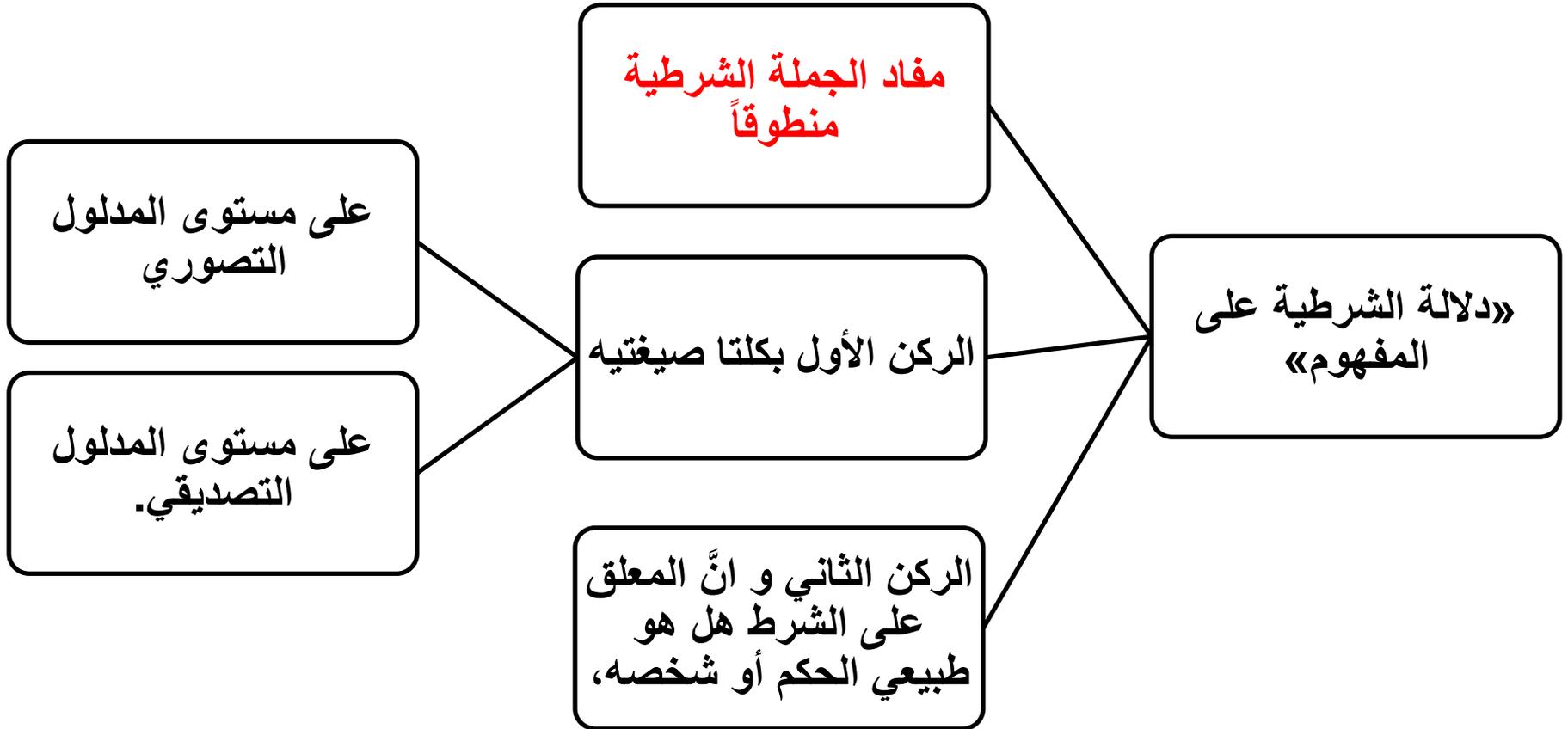
## دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- الموقف الثالث - ما ذهبنا نحن إليه و اخترناه و حاصله:
- انَّ المعلق هو مفاد الهيئة لكن لا مباشرة بل بتوسط مفهوم اسمى مشار إليه كمفهوم هذه النسبة مثلا فكأنما قيل أكرم زيدا و هذه النسبة الإرسالية معلقة على الشرط [٢].
- و هذا يرجع في الحقيقة إلى روح ما قاله الميرزا (قده) من انَّ المادة بما هي معروضة للنسبة تكون معلقة فانَّ هذا يعنى انه اتخاذ مفهوم اسمى مشير إلى النسبة و تعليق ذاك المفهوم الاسمى على الشرط.
- هذا هو تمام الكلام في المرحلة الثالثة و بذلك انتهى الكلام في النقطة الأولى ..

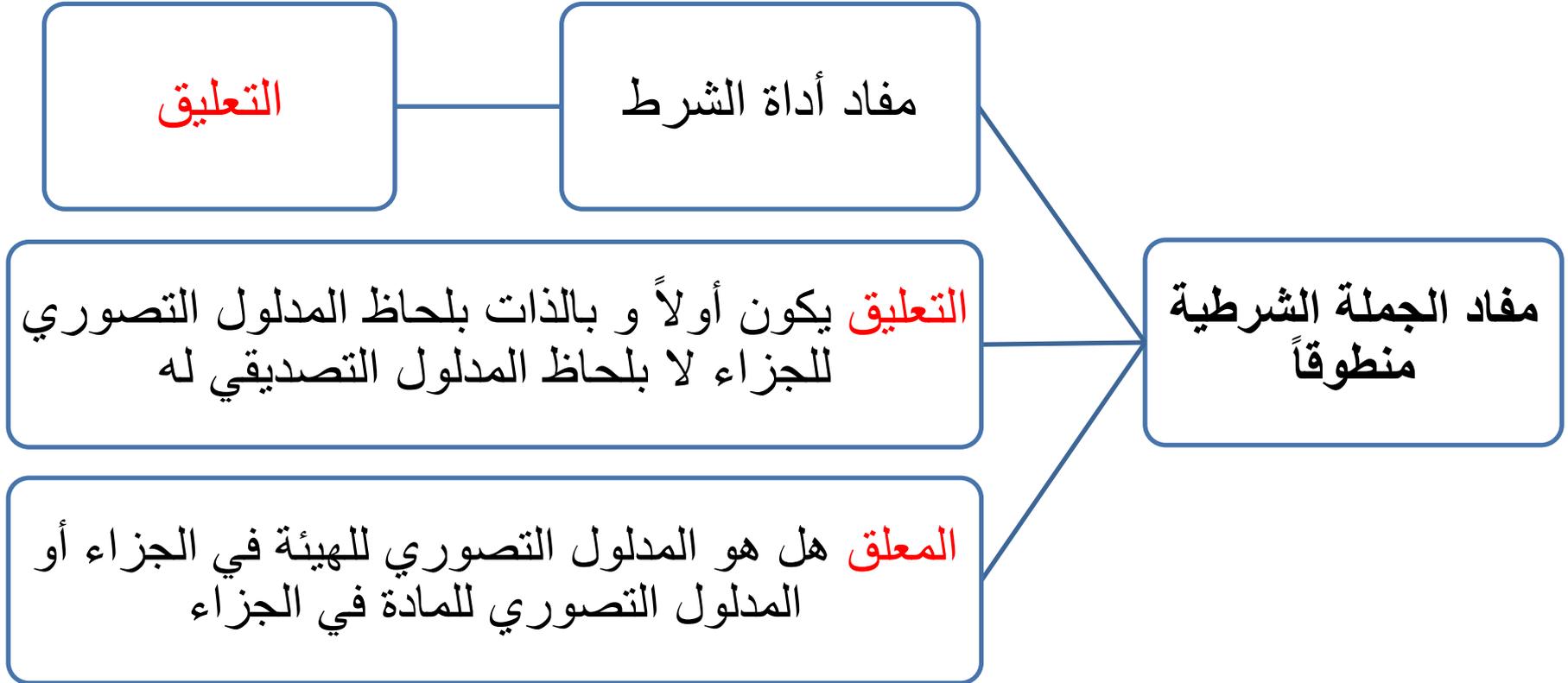
# دلالة الجملة الشرطية على المفهوم



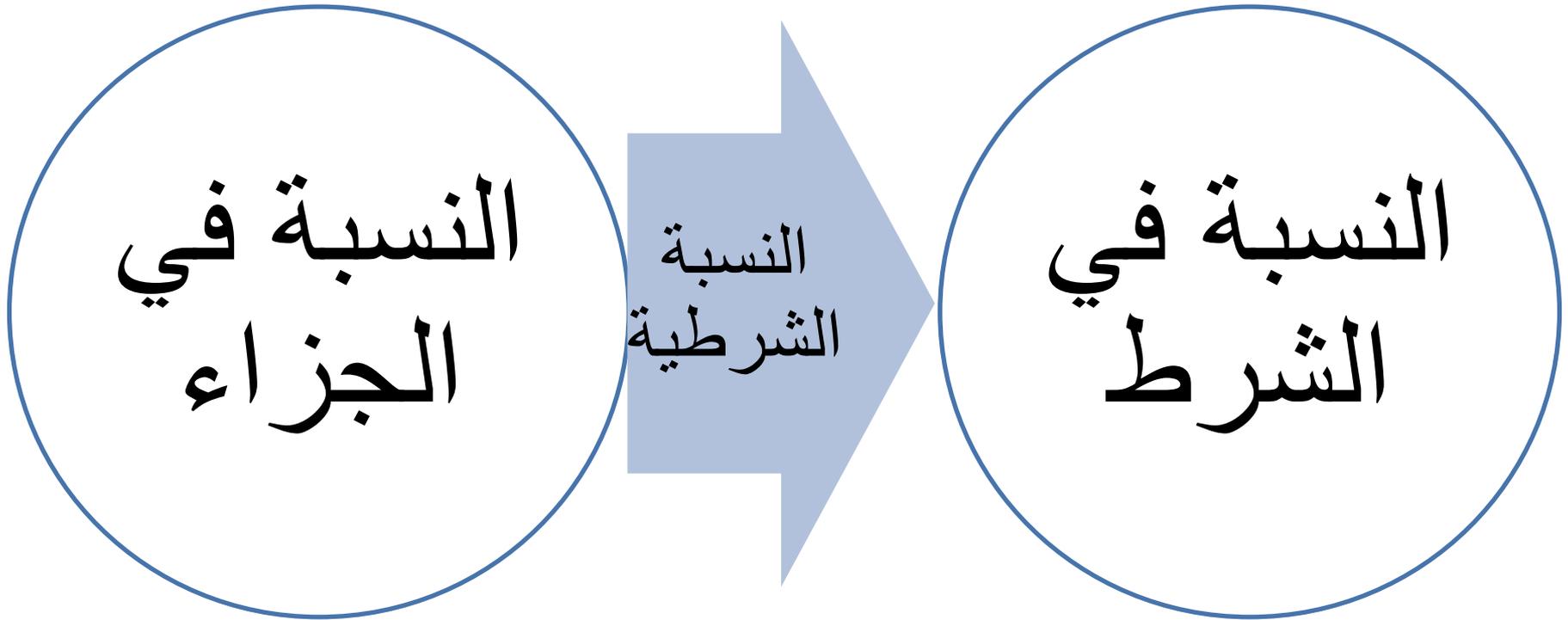
# دلالة الجملة الشرطية على المفهوم



# دلالة الجملة الشرطية على المفهوم



## ٤- مفاد الجملة الشرطية

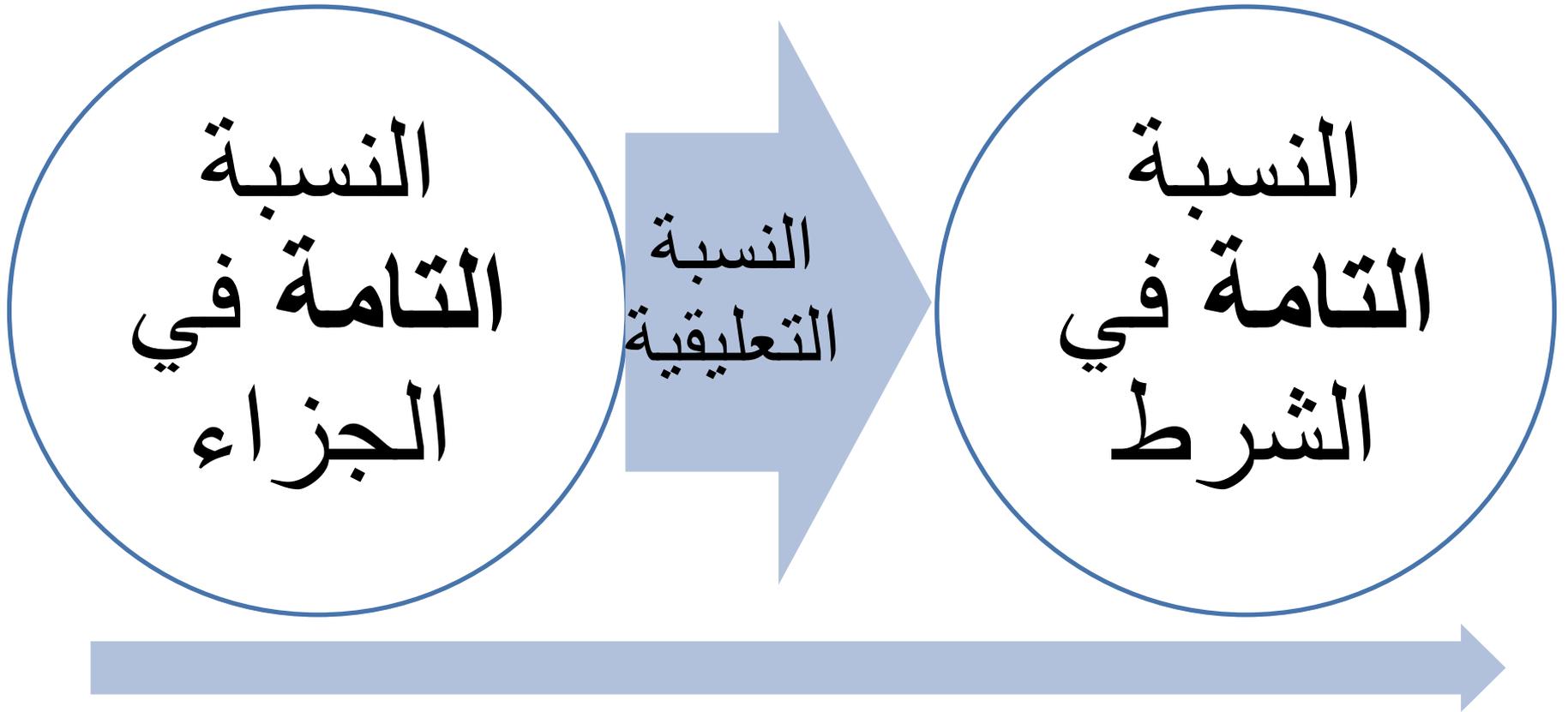


٤١

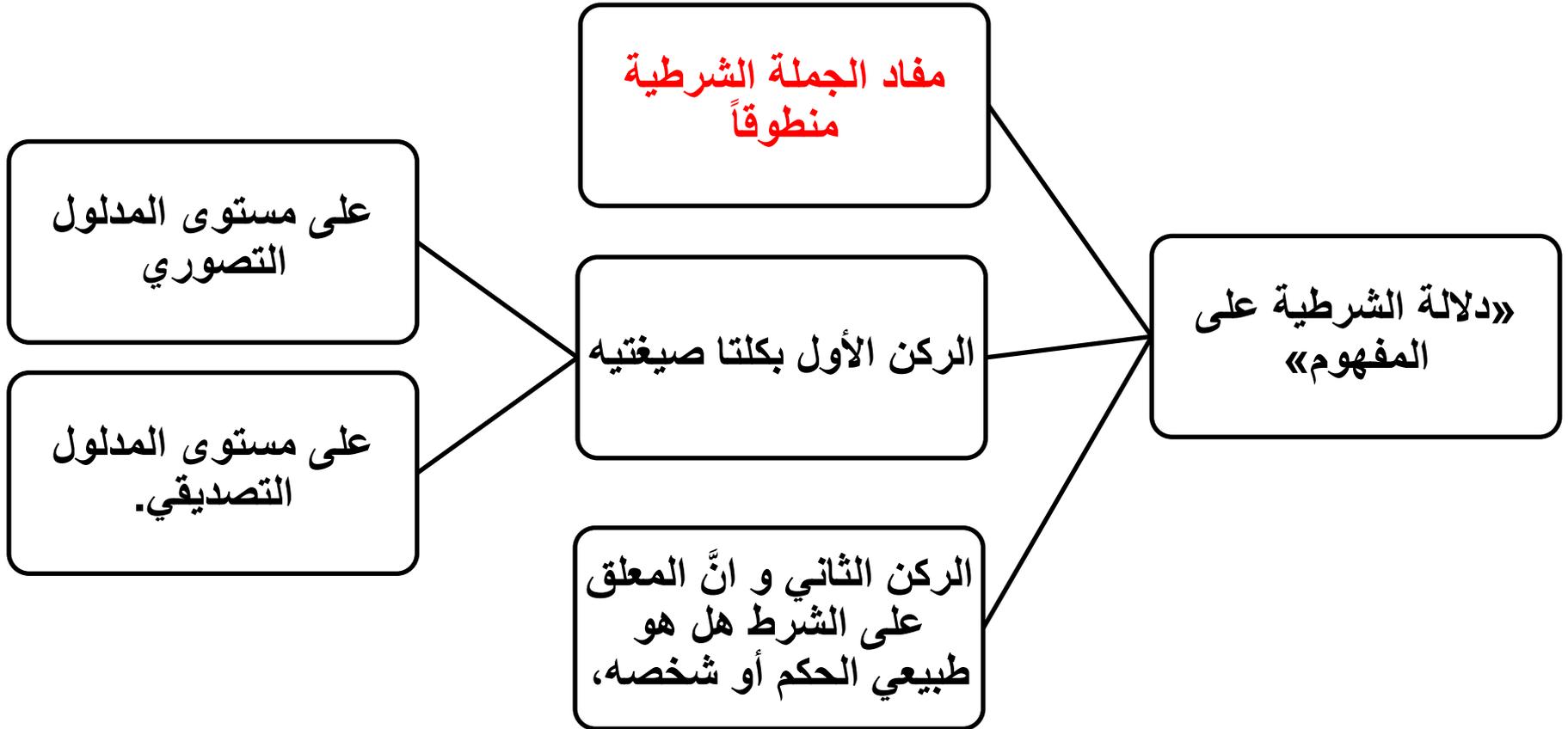
١٣-١١-٩٤

معاني حرفي

## ٤- مفاد الجملة الشرطية



# دلالة الجملة الشرطية على المفهوم



## دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- النقطة الثانية: في البحث عن الركن الأول في ضابط المفهوم
- و هو على حسب تعبير المشهور و تفكيرهم **دلالة الجملة الشرطية على الوجوب الكلي الانحصاري**،

# دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

ميزانه أن تدل الجملة  
الشرطية على **النسبة**  
**التوقفية**

بحسب مرحلة الدلالة  
التصورية للكلام

انتزاع المفهوم

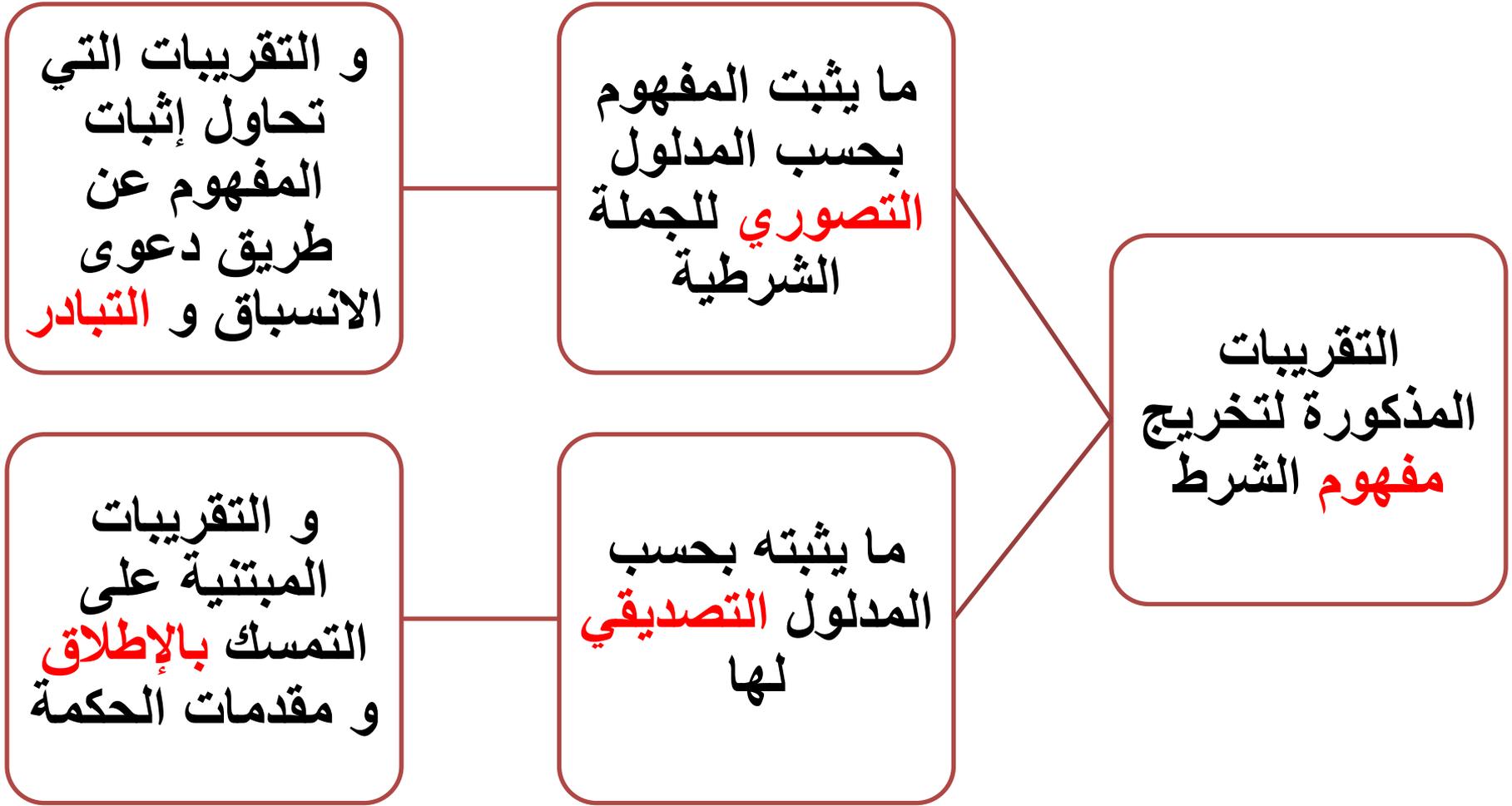
ميزانه أن تدل على  
أن الربط بين الشرط  
و الجزاء على نحو  
**الربط بين المعلول و**  
**علته المنحصرة**

بحسب مرحلة الدلالة  
التصديقية للكلام

## دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- وقد أشرنا فيما سبق إنَّ انتزاع المفهوم تارة: يكون بحسب المفهوم و مرحلة الدلالة التصورية للكلام، و أخرى: يكون بحسب المدلول التصديقي و مرحلة الدلالة التصديقية للكلام
- و انتزاعه بلحاظ المرحلة الأولى ميزانه أن تدل الجملة الشرطية على النسبة التوقفية، و انتزاعه بلحاظ المرحلة الثانية ميزانه أن تدل على ان الربط بين الشرط و الجزاء على نحو الربط بين المعلول و علته المنحصرة،

## دلالة الجملة الشرطية على المفهوم



## دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- و من هنا بالإمكان تصنيف التقريبات المذكورة لتخريج مفهوم الشرط إلى صنفين فمنها ما يثبت المفهوم بحسب المدلول التصوري للجملة الشرطية، و منها ما يثبته بحسب المدلول التصديقي لها
- و التقريبات التي تحاول إثبات المفهوم عن طريق دعوى الانسباق و التبادر تكون من الصنف الأول، و التقريبات المبتنية على التمسك بالإطلاق و مقدمات الحكمة التي تكشف عن المدلول التصديقي من وراء اللفظ ترجع إلى الصنف الثاني.
- و أيًا ما كان فما ذكر لتخريج المفهوم في الجملة الشرطية خمسة تقريبات نذكرها فيما يلي تباعا مع التعليق على كل واحد منها.

## دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- التقريب الأول: دعوى انَّ هيئة الشرط أو أدواته موضوعة للربط بنحو اللزوم العليّ الانحصاريّ - أي النسبة التوقفية بحسب اصطلاحنا - و ذلك بشهادة التبادر الذي يكون علامة الحقيقة.
- و هذا التقريب إن تم فهو يثبت المفهوم للجملة الشرطية في مرحلة المدلول التصوريّ الوضعي.

## دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- و قد لوحظ على هذا التقريب: أنَّ لازمه الالتزام بالتجاوز و العناية في موارد عدم إرادة المفهوم من الجملة مع أنَّ الوجدان قاض بعدمها في جملة من موارد عدم المفهوم كما في قولك (إذا أغرقت تموت)
- و سوف يأتي تعليقنا على هذه الملاحظة و على أصل هذا التقريب بعد الانتهاء من التقريبات المشهورة.

## دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- التقريب الثاني: انَّ الجملة الشرطية و إنْ لم تكن موضوعة للزوم العليّ الانحصاري بالخصوص لكنها تنصرف إليه باعتبارها الفرد الأكمل و الأجلّى من افراد الزوم،
- و هذا التقريب كسابقه أيضا يثبت المفهوم على مستوى مرحلة المدلول التصوري للكلام.

## دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- و فيه: منع الصغرى و الكبرى معاً، إذ ليس اللزوم الانحصارى بأكمل أو بأشد استحكاماً فى اللزوم من غير الانحصارى فانَّ وحدة العلة أو تعددها لا تؤثر فى درجة الإيجاد و الاستلزام الموجودة بين العلة و معلولها و انما تختلف درجة حاجة المعلول إلى العلة بوجود علة أخرى أو عدمه و توقفه عليها، نعم لو استفيد من الشرطية النسبة التوقفية ثبت المفهوم حينئذ و لكنه غير موقوف حينئذ على إثبات العلية الانحصارية للشرط كما تقدم.

## دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

- كما أنَّ الانصراف لا يكون على أساس الأكملية أو أشدية بعض حصص المعنى ثبوتاً و لذلك لا تنصرف كلمة الإنسان إلى أكمل أفرادها، و إنما ينشأ الانصراف من مزيد علاقة و ربط بين اللفظ و بعض حصص معناه لعوامل و أسباب خارج الوضع تجعل علاقته ببعض الحصص من المعنى الموضوع له أكثر و أكد من علاقته ببعض الآخر، و هذا راجع إلى المناسبات و الاستعمالات الخارجية لا مجرد الأكملية الثبوتية.